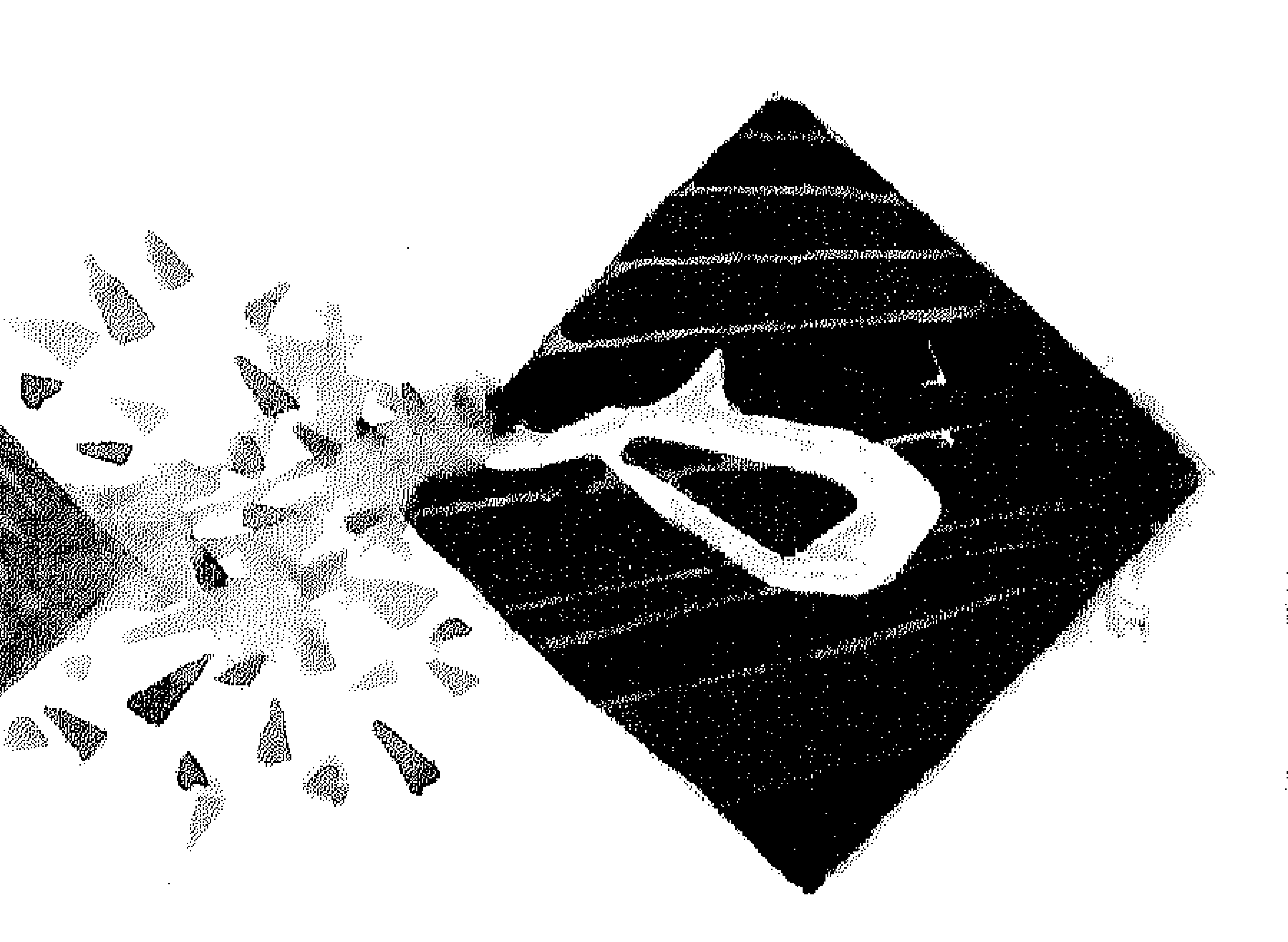
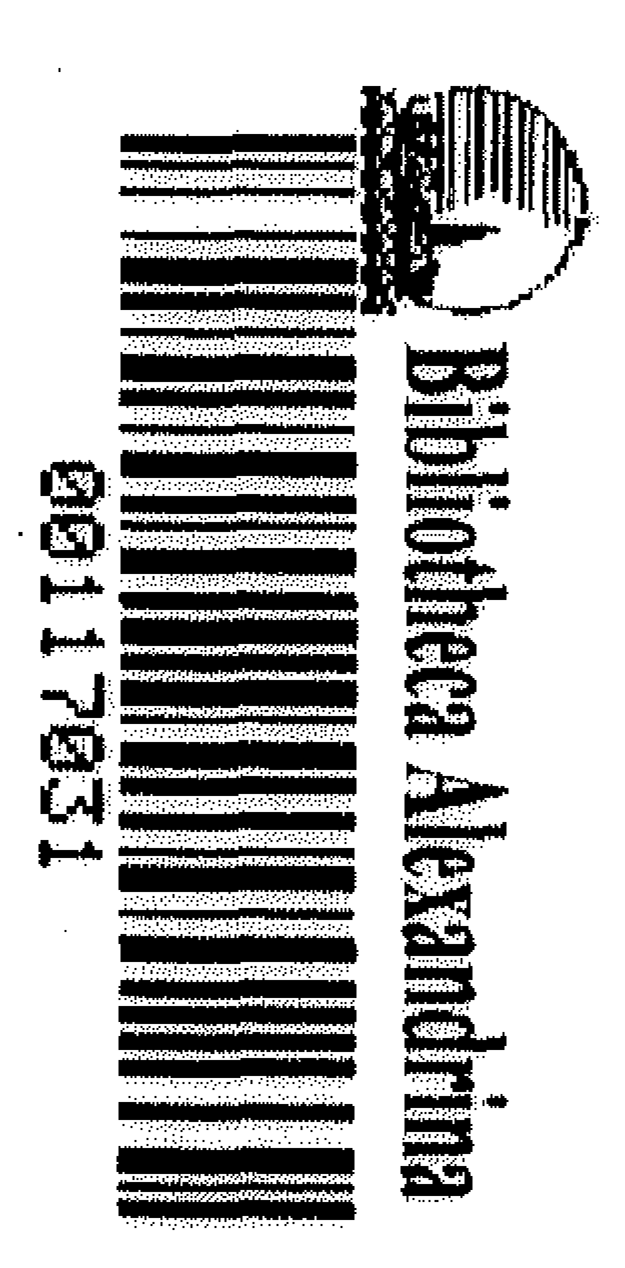


سينا للنشر

في كشف الغمه..
وسبل استنهاض الأمة

# الواقع والوهم حول الشرق - أوسطية






الدكتور محمود عبد الفضيل

في كشف الغُمَّة.. وسبل استنهاض الأمة

# الواقع والوهم حول الشرق - أوسطية

الكتاب : في كشف الغمة .. وسبل استنهاض الأمة
الواقع والوهم حول الشرق – أوسطية
الكاتب : د. محمود عبد الفضيل
الطبعة الأولى ١٩٩٥



الناشر : سينا للنشر
المدير المسؤول : راوية عبد العظيم

١٨ ش ضريح سعد – القصر العيني – القاهرة – جمهورية مصر العربية – تليفون / فاكس : ٣٥٤٧١٧٨ / ٢٠٢

الاخراج الداخلي : إيناس حسني
الصف : سينا للنشر

الدكتور محمود عبد الفضيل

# في كشف الغُمَّة.. وسبل استنهاض الأمة

# الواقع والوهم حول الشرق - أوسطية



## حتى لا نزرع الوهم باسم الواقعية

لابد أن نعترف بادئ ذى بدء بأن ما حدث فى المنطقة العربية خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات لم يكون بالضرورة أو بالحتمية التاريخية .. حتى فى ظل أسوأ الأوضاع المالية والبشرية السائدة ، وفى ظل العلاقات السياسية العربية – العربية المهترئة التى سادت المنطقه بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولكن ما حدث كان الحصاد المر للعديد من الممارسات التى عبرت عن ضعف وعجز النظم العربية القائمة عن الارتفاع لمستويات التحديات التى تفرضها المرحلة.. وأن كل مظاهر القوة الكاذبة « وكل أقنعة الواقعيه العربية الجديده» قد تم تعريتها تماماً خلال حصار بيروت الطويل والمرير. لأن «حصار بيروت » لم يكن مجرد حصار لعاصمة عربية عزلاء أو مستضعفه ، وإنما كان بمثابة حصار لكل الوجود العربى .. بل كان حصاراً للمستقبل العربى ذاته .

ومن ناحية أخرى ، أخذت دوائر الغرب الرأسمالى تعمل بدأب منذ منتصف السبعينيات على تعقيم وشل فعالية أسلحة «النفط» و«المال» العربى من خلال سلسلة من الآليات المتعلقه بإعادة تدوير الأموال النفطيه والتحكم فى جانبى العرض والطلب فى سوق النفط العالمى. ولعل أبلغ تعبير عن الاستهانة بمقدرة العرب على السيطرة على مقدراتهم ما قاله وليم

سيمون، وزير الخزانة الأمريكية عام ١٩٧٦ ، من أن « العرب لا يملكون النفـط . بـل هـم جاثمـون فقـط علـى آبـار النفط »، ونص هذا القول بالإنجلـيزية:

"those people do not own oil, they are only sitting on it".

ولكن كل ما سبق لا يعنى أن الإمكانات العربية هى كلها إمكانات وهميه لا يعتد بها . فللأسف هناك إمكانات وطاقات عربيه تم هدرها خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات، من وجهة نظر معركة المصير العربى. فالعلاقه الجدلية بين الإنماء العربى والأمن العربى لصيانة مكتسبات التنمية فى مواجهة المطامع الصهيونية والمخططات الاستعمارية قد غابت عن الذين تقلدوا مقادير الأمور خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات، إذ لم يتدفق المال العربى والدم العربى إلى الوعاء نفسه .. ولم تتحول براميل وأموال النفط إلى ماكينات وأدوات إنتاج وطاقات تنميه للخروج من دائرة التخلف. كذلك لم تتحول إلى لبنات فى بناء سياج فعال للأمن العربى يضع حداً للغطرسة العسكرية الإسرائيلية .

كذلك لم يتم بناء القدرة العربية الذاتية فى مجالات : الأمن الغذائى ، والأمن التكنولوجى والأمن العسكرى التى كانت تتطلب تمويلاً هائلاً وتكاملاً وتزاوجاً للطاقات العربية المالية والبشرية والتنظيمية على نطاق لم يسبق له مثيل فى التاريخ العربى الحديث. ولكن حدث العكس ، وزادت تبعية المنطقة العربية للغرب استيراداً وتصديراً خلال حقبة السبعينيات.. ولم يتحول النفط والمال العربيين إلى آلية للتحرر والتوحد العربى كما كان مأمولاً .

وفى ظل هـذه الفرص الضائعة، والإمكانـات المهـدرة، تراخت المجتمعات العربية ولفتها موجه استهلاكية عارمة.. وكأن العرب قد «فرغوا من الحساب» ! كما فقـدت المنطقـة العـربية جـانباً مهـماً مـن ثـروتهـا البشرية الهائلة وكوادرهـا العلمية فى ظل الأوضاع الاستبدادية واللاديمقراطية السائدة. وكانت لبنان دائمًا هى المؤشر، فاندلعت الحرب الأهليـة عـام ١٩٧٥ ونمـت النزاعـات الطـائفيـة فـى المنطقـة، وجـاء الغـزو الإسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢، وكان الخروج الكبير للمقاومة الفلسطينية، وتحطمت بيروت كمرفأ ومنارة للفكر والعمل السياسى والثقافى العربى. وعاشت المنطقة العربية طوال الثمانينيات تتنفس برئة واحدة وتعيش بنصف عافيتها، حتى جـاءت حقبـة التسعينيـات لتبدأ مع نهاية حرب الخليـج الثانيـة، وليضيع ما تبقى من مظـاهر القوة والتلاحم العربى، ولكى يصبح العرب بلا ثروة وبلا ثورة.. ولم يبق من مقومات الصمود سوى النذر القليل.. وهنا بدأ الهجوم الكبير . للشرق أوسطية .

## فكر التسوية .

ليس هناك شك أن الفكر العربى الذى ساد حقبة الخمسينيات، وإلى حد ما حقبة الستينيات، كان يغلب عليه طابع الارتجال والحماس والطوباوية على حساب التعمق والتأمل والتحليل الواعى لكافة الأبعاد والتناقضات والتشابكات التى تحكم الواقع العربى والدولى. وفى مقابل هذا كان الفكر السياسى الصهيونى فكر نشط، شديد الحيوية على المستويين النظرى

والعلمى. فكر يقيم الجسور بين العملى والتفصيلى وبين المنطلقات الفكرية والدعاوى التاريخية، ويبحث عن سبل تحقيق الحلم الصهيونى والمطامع الصهيونية مستفيداً من تردى الأوضاع العربية ، فى ظل حساب دقيق لحركة الأوضاع والمتغيرات الدولية . فالتخطيط لما يسمى « بالمشروع الصهيونى » - سواء أكان ذلك لتدعيم مقومات الكيان الصهيونى أو سعياً لتحقيق توسعات وامتدادات ومجالات حيويه له - إنما كان يخضع دوماً لعملية تمحيص علمى ودقيق لأوضاع العرب وعلاقات القوى المحلية والعالمية.

وفى المقابل، كان أخطر شىء واجهته الأمة العربية وقياداتها السياسية وجماهيرها وطلائعها الثقافية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. هو الانتقال من النقيض إلى النقيض . فلقد رأى البعض أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ هى محصلة لسياسات طوباوية وعنترية وعدم الاعتداد بحسابات القوى وتضاريس الواقع، ولذا فلا بد من التحرك بحذر بناء على حساب دقيق «لحيز الإمكان» الواقعى .. دون مناطحة الصخر ومحاولة الإمساك بنجوم السماء .

ولكن هذا الموقف لم يكن موقفاً إنشائياً أصيلاً، بل كان بمثابة ردة الفعل التى سببها الإحباط وحجم الهزيمة.. ولذا كان هناك نوع من «المغالاة» فى الحذر و«المشى بجوار الحائط» كما يقول المثل الشعبى الدارج. فالواقعية العربية الجديدة المطلوبة لا يمكن أن تكون وليدة تربة الهزيمة والإحباط القومى العربى ، بل لابد لها أن تكون محدداتها إيجابية قائمة على تجاوز الواقع دون القفز عليه .. واقعية تقوم على الحسابات العملية للقوى

والمصالح وحجم الإمكانات العربية التى يمكن حشدها، ولكنها لاتعيش أسيرة الواقع وحسابات الآنية الضيقة .

ثم جاءت حقبة «التسوية السلمية» منذ عام ١٩٩١ فى لحظة من أضعف لحظات الوجود العربى، وفى ظل انهيار قوة الردع العسكرى العربى فى أكثر من قطر ، وفى لحظة كانت فيها كافة الموازين والتوازنات الدولية غير مواتية. ورافق ذلك حالة من «انعدام الوزن» فى الفكر السياسى العربى، حيث إزدادت درجة البلبلة والالتباس الفكرى حول حدود «الواقعية»، من ناحية، وجدوى قيم وغايات النضال القومى العربى من أجل التحرر والنهوض والتوحد، من ناحية أخرى. وفى خضم تلك البلبلة، غالبًا ما تضيع «الأسئلة الصحيحة » .. ناهيك عن الإجابات الصحيحة. فذه فالتسوية القادمة للصراع العربى - الإسرائيلى لا تتعلق بالتعايش السلمى بين أعداء الأمس، بل تقود - من خلال «المحادثات متعددة الأطراف» - إلى تمرير هندسة ومعمار إقتصادى وسياسى جديد يكرس التجزئة العربية ويصادر العديد من الطموحات العربية ... وهنا لا تصلح المقارنة مع أوضاع أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فإسرائيل ليست ألمانيا ومصر ليست فرنسا، فألمانيا دولة أوربية عريقة لها حدودها المعروفة لم تقم على اغتصاب أرض شعب بكامله، ولم تجىء من خارج المنطقة، ومصر بلد قائد فى المنطقة العربية يدافع عن الحق العربى فى مجملة .

ولكنه مهما كان الأمر، فإن انتقال الصراع العربى - الإسرائيلى إلى مستوى نوعى جديد أكثر تعقيداً ، وخاصة عندما يصبح العرب فى تماس

مباشر مع الدولة العبرية في مرحلة الهجوم الاقتصادي الموسع والسعي للهيمنة الإستراتيجية على المشرق العربي والخليج العربي من خلال مؤسسات وآليات جديدة، يضع « الواقعية » و «العقلانية» العربية الجديدة تحت الاختبار وعلى المحك في مواجهة الممارسات السياسية والاقتصادية اليومية. ولهذا فإن موضوع هذا الكتاب : هو : إلى أين تقود تلك «الواقعية الجديدة» ؟

## « الواقعية الواهمة »

إن وعد التقدم والرخاء والديمقراطية والتحديث هو ما تقدمه للجماهير موجة الكتابات « الواقعية الجديدة » التي تروج « لمكاسب السلام الناجمة عن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي. وحيث أن التسوية قادمة قادمة، بالشروط الإسرائيلية – الأمريكية ، فلا بد من «الهرولة» للحصول على نصيب مرموق من «كعكة السلام» الموعودة، وحيث سوف تهطل الأموال والاستثمارات على المنطقة بعد طول غياب. إن المدرسة « الواقعية الجديدة» تزين لنا الأمور على أنها فرصة سانحة للغنم الاقتصادي لابد أن تقتنص، بعيداً عن الأطروحات الفكرية والأيديولوجية الموروثة حول الكرامة الوطنية والحلم القومي العربي وما إلى ذلك من معزوفات الماضي الذي ولى إلى غير رجعة ! إن «الهرولة» تصبح الشعار السياسي الرئيسي للواقعيين الجدد، حيث يجب التسابق للحصول على مقعد في الدرجة السياحية (وليس الممتازة) في قطار السلام الذي على وشك الإقلاع وقاطرته المحركة

إسرائيل. وإذا طالب البعض بقليل من التأمل والتبصر قبل « الهرولة »، حتى نعرف فى أى اتجاه يسير القطار ، ومن الذى يحدد خط سيره ، وهل يحمل بضاعة مغشوشة أو فاسدة في عرباته .. تجيء الإجابة أنه لا وقت للتأمل وأن القطار (قطار الشرق أوسطية) يستعد لمغادرة الرصيف ولابد من أن نقفز فيه ولو وقوفًا .. وكفانا ثرثره .

ويمارس أنصار « الواقعية الجديدة » صنوفًا من الإرهاب والتسفيه الفكرى للرأى الآخر ، فكثيرًا ما ينعتون دعاة التأمل والتريث والتبصر بأنهم أسرى نظرية المؤامرة : «الذين يتصورون التاريخ وكأنه مؤامرة مستمرة، ولا يرون فى جهود السلام الراهنة أكثر من كونها فخًا منصوبًا للعرب، هدفه الخفى تكريس الهيمنة الإسرائيلية على مقدرات الوطن العربية». ويصل البعض الآخر إلى نعت المتحفظين على التسوية الراهنة وتداعياتها السياسية والاقتصاديه بأنهم « **المفزعون من السلام** » !

ورغم كل هذه العملية التسويقية الواسعة للتعاون الاقتصادى الإقليمى فى إطار «الشرق الأوسط الجديد» – الذى صمم خرائطه شمعون بيريز – يعترف أنصار «الواقعية الجديدة» ضمنًا بأنهم رغم آمالهم العريضة فى قيام تعايش سلمى يحفظ للمنطقة الاستقرار، **فإن التعاون المشترك لا يخلو من منافسة ضارية على مواقع القوة والتقدم**. وهنا «مربط الفرس »، فماذا أعد أنصار « الواقعية الجديدة » من عدة وعتاد لكسب معركة التنافس الضارية على مواقع القوة والتقدم فى المستقبل؟! فالعرب وإن كانوا أكثر عددًا .. فإنهم ليسوا أكثر عدة من إسرائيل، ومن وراءها رأس المال التكنولوجى والمالى الصهيونى والدولى المتحالف معه. أية

واقعية تلك التى نحن بصددها ، إنها «الواقعية الواهمة» التى تمنى نفسها بالأمنيات، وتستغرقها أحلام اليقظة .. فلا تحسن التقدير والتبدير معًا .

ولكن « الواقعية الإسرائيلية » فى المقابل ليست « واقعية واهمة » .. بل هى « واقعية فاعلة » يقودها فكر استراتيجى بعيد المدى يتمسك بالثوابت الرئيسية للحلم الصهيونى، وتجيد اللعب على المتناقضات، ولا تفرط فى أدنى متطلبات أمن الدولة العبرية، حاضرًا ومستقبلاً .

ولكى نكون واقعيين حقًا، يجب ألا يساورنا أدنى شك أن الإسرائيليين سوف يتفاوضون مع العرب حول السلام بأسلوب «تاجر البندقية»، أى أمام كل سنتيمتر من الأرض العربية المستعادة سوف يتم اقتطاع «رطل كامل» من الجسد العربى الحى، ومن مقومات النظام العربى القائم ، وفقًا للشعار الذى يمكن صياغته على النحو التالى بالإنجليزية :

"one inch of returned land against one Pound of the Arab flesh "

ولعل أسلوب التفاوض مع الفلسطينين حول توسيع الحكم الذاتى وتفسير أنفاق أو سلو ، وكذا نهج التفاوض مع سوريا ولبنان هو تطبيق نموذجى لهذا الشعار، تحت دعاوى الأمن والتطبيع .

ولكى ندلل على الطبيعة الواهمه للمدرسة «الواقعية الجديدة»، نسوق هنا دليلين :

**أولا** : ما جاء فى صحيفة حداشوت الإسرائيلية بتاريخ ٥ / ١٠ /

١٩٩٣ بقلم كاتب إسرائيلي يسمى مارتين شارمان ، إذا كتب في مقاله :

« إن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي جوهره بسيط، ولا جدوى من محاولة إيجاد تعقيدات إصطناعية وحلول ملتوية مثل التسويات المرحلية والتجريد من السلاح والحكم الذاتي. فما هذه المحاولات سوى تهرب من الحقيقة البسيطة القائلة أن : **بين البحر ونهر الأردن يمكن أن تسود إما سيادة يهودية أو سيادة عربية. ويتغلب من يتحلى بالإرادة القومية الأكثر عزماً والرؤية السياسية الأكثر وضوحاً** »(١) .

هكذا يرى الإسرائيليون الأمور دون أدنى وهم أو توهم .

**ثانياً** : استحضار التاريخ الحي القريب عند ولادة النظام العربي الحديث خلال الفترة : ١٩١٤ – ١٩٢٤ ، في إطار معاهده سايكس – بيكو، وكيف تعامل الحليفين الرئيسين (بريطانيا وفرنسا) مع الشريف حسين وابنه فيصل ابن الحسين . فبعد أن هجمت قوات القائد البريطاني ، اللبني ، على المناطق الواقعة شمال دمشق وغربها، أمر اللبني في ٢٩ سبتمبر ١٩١٨ القوات الحليفة بالتأخر عن قوات فيصل وتركها تدخل دمشق وحدها، حتى لا تلقى القوات الفاتحة الأجنبية مقاومة محلية عربية أو إسلامية. ورغم الاتفاق المبرم بين شريف مكة وبريطانيا بتولية إدارة مدينة محلية على البلاد التي يخليها الأتراك العثمانيون، فقد أخبر اللبني فيصل ابن شريف مكة

---

(١) نقلا عن ترجمات جريدة القدس العربي ، العدد ١٣٦٥ ، ٦ أكتوبر ١٩٩٣ .

وهو فى طريقة إلى دمشق، أن أوامر وزارة الخارجية البريطانية تقضى ببقاء فلسطين خارج «الكونفيديرالية» (المملكة) العربية، شأنها فى ذلك شأن لبنان، جبلا وساحلاً، وتقضى كذلك بإشراف فرنسا على ولاية بيروت، وولاية دمشق ، وولاية حلب، ومتصرفية جبل لبنان (المناطق التى عرفت لاحقًا باسم سوريا ولبنان ) (١) .

هل يرى القارئ أى مشابهة تاريخية بين الأمس والبارحة، وبين الاتفاق البريطانى مع شريف مكة والاتفاق الإسرائيلى مع ياسر عرفات حول الحكم الذاتى فى «غزه وأريحا»، ولاسيما أن الصحف قد حملت لنا أنباء العرض الإسرائيلى **بإقامة دولة فلسطينية فى قطاع غزه**، مقابل تأجيل الحديث عن مستقبل الضفة الغربية لمدة عشرين عامًا . (٢).

وهكذا يتضح أن عدم الاتفاق مسبقًا على مواصفات ومعالم الوضع النهائى يقود إلى الإرتجال والتنازلات المستمرة، والحديث الدائم عن «الفرص» دون التحسب «للمخاطر»، وإعداد العدة لمنع التلاعب بالعهود والمواثيق . فمكاسب وجوائز السلام لا تعطى «منحة» لأى طرف لا يضع حد أدنى من الثوابت التى لايتم التنازل عنها ، ويركن للاسترخاء والوهم والوعود والضمانات الخارجية اللازمة للتسويق وتمرير الصفقة. لأن الضمان الوحيد

---

(١) راجع : عرض وضاح شراره لكتاب داڤيد فرومكين الهام : «**سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط الحديث**، جريدة الحياة، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٤.

(٢) راجع : جريدة **الأهرام القاهرية** ، العدد الصادر بتاريخ ١٧ مارس ١٩٩٥ .

للمستقبل هو الحساب الواقعي « للفرص » و« المخاطر » والاستعداد لكافة السيناريوهات والبدائل ، إذ تتعدد « المستقبلات » بقدر ما نعمل على توسيع دائرة الفرص وبناء عناصر القوة الذاتية وتقليل المخاطر، وعدم الاستسلام لأوهام وأحلام اليقظة التى يروج لها أنصار الواقعية الجديدة . فشتان بين واقعية تقوم على فهم الواقع المتحرك وتسعى لتغييره تدريجيًا نحو الأفضل ، وبين واقعية تقوم على التمرغ فى وحل الواقع والاستسلام للمكتوب !

## حساب المثلثات الجديد .

ولكى نكون أكثر واقعية، بمعنى التبصر بالمخاطر التى تحملها ترتيبات ما بعد «التسوية السلمية» للصراع العربى – الإسرائيلى، فقد أشار شيمون بيريز – المهندس الرئيسى لاستراتيجية الشرق الأوسط الجديد – أن هناك ثلاث مثلثات يمكن أن تدخل إسرائيل طرفًا فيها بحكم الأوضاع الحدودية (١) :

**(أ) المثلث الأول** : المثلث الأردنى – الإسرائيلى – الفلسطينى، وهو ما يطلق عليه مثلث على غرار «نموذج بلدان البنيولكس»، وهو مثلث دخل دائرة التشغيل بالفعل، باعتبار أن هذا المثلث يمثل الأضلاع الأقل مقاومة فى المنظومة العربية الراهنة (The least resistance area)، لتشغيل المشروع الشرق أوسطى الجديد!

**(ب) المثلث الثانى** : المثلث الأردنى – الإسرائيلى – المصرى،

(١) راجع : خطاب بيريز الذى ألقاه فى إفتتاح الاجتماع الثلاثى بحضور كريستوفر والمجالى فى الأردن .

وهو المثلث الذى تضغط أمريكا وإسرائيل لتكوينه، وكانت اجتماعات طابا الخماسية فى أوائل فبراير ١٩٩٥ دفعًا فى هذا الاتجاه، بحيث تكون العلاقة المصرية - الإسرائيلية هى الأساس، دون ربط مصر ببلدان عربية رئيسية أخرى .

(جـ) **المثلث الثالث** : مثلث الأردن - إسرائيل - سوريا، وهو المثلث الذى تأمل إسرائيل فى إنشائه بعد التسوية المنتظرة مع سوريا لكى نسيطر على منطقة الهلال الخصيب فى المشرق العربى وتعزل العراق غربيًا .

وفى التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى، يكاد يكون المثلث الأول مضمون وجاهز للتشغيل ، والفلسطينيون مجبرون على العمل فى نطاقه فى ظل ضعف الوضع العربى الراهن ، والأردن تسارع الخطى فى هذا الاتجاه بضغوط أمريكية واضحة. ويبقى أمام إسرائيل المناورة بين المثلثين الثانى والثالث، بهدف عزل مصر عن سوريا، وعزل مصر عن منطقة المشرق العربى. وطالما أن إسرائيل هى طرف رئيسى وفاعل فى كلا المثلثين، فهى تأمل استخدام مصر ضد سوريا وبالعكس، بعد تمزيق المجال الاقتصادى والسياسى العربى الموحد إلى «مثلثات» تكون إسرائيل أحد أضلاعها الفاعلة. وفى المقابل، دعونا نتساءل ما هى الرؤية الاستراتيجية التى يمتلكها العرب لمواجهة « حساب المثلثات الإسرائيلى » ؟ لا يستطيع أحد أن يدعى أنه توجد رؤية استراتيجية واضحة فى هذا الصدد، وإن كان البعض من الكتاب والمفكرين والسياسة قد اقترح تكوين مثلثات عربية فى مواجهة «المثلثات الإسرائيلية » ، وهى تحديداً :

(أ) المثلث : السورى – اللبنانى – العراقى، لموازنة المثلث الأول : « إسرائيل – فلسطين – الأردن »، وتحييد آثاره السلبية فى منطقة المشرق العربى والهلال الخصيب، وقطع الطريق على إقامة علاقات لبلدان المثلث الأول مع بلدان الخليج . وغنى عن القول أن نجاح بناء هذا المثلث يتوقف بشده على حل مشاكل الصراع العراقى – السورى، والوعى بطبيعة التحديات الاستراتيجية والوجودية الجديدة التى تستدعى الارتفاع فوق جراح ونزاعات الماضى .

(ب) المثلث : المصرى – السودانى – الليبى، باعتبار أن هذا المثلث يشكل متصلا جغرافيًا ويشتمل على عناصر تكامل اقتصادى هامة .. كما أنه يفتح الطريق أمام مصر جنوبًا و(فى اتجاه أفريقيا) غربًا فى اتجاه الاتحاد المغاربى. وليس هناك من شك أن نجاح هذا المثلث يتوقف على حل المشاكل السياسية بين مصر والسودان ورفع الحصار الاقتصادى عن الجماهيرية الليبية، إذ أن استمرار الحصار على ليبيا هو حصار لمستقبل قيام هذا المثلث .

(جـ) المثلث : تونس – الجزائر – المغرب، وهو موجود شكلاً فى إطار الاتحاد المغاربى، ولكنه غير موجود عملا نتيجة الارتباط المستقبلى لكل من تونس والمغرب باتفاقات للشراكة الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوروبى، التى سوف تدخل حيز التشغيل عام ١٩٩٥. كما أن الوضع الجزائرى، يعطل أى مبادرة جادة لإنشاء هذا المثلث، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الموقع الجغرافى الوسيط للجزائر فى بناء هذا المثلث .

لعله يتضح من هذا العرض، أن مشروعات بناء المثلثات العربية

الثلاث المضادة لمشروعات « المثلثات الإسرائيلية » ، تعطله الأوضاع الراهنة لكل من العراق ، وليبيا ، والجزائر .

**هل يعتبر هذا محض صدفة فى هذه اللحظة التاريخية الحرجة بالذات ؟** ! لعله كذلك فى رأى أنصار «الواقعية الجديدة » ، وفقًا لنظرية هذا ما جناه أخى على نفسه ! ولكن إذا تأملنا مليًا فى تطورات حرب الخليج الأخيرة وتداعياتها واسترجعنا خبرة ولادة النظام العربى الجديد بعد معاهدة سايكس – بيكو، والإصرار الأمريكى على تشديد العقوبات على العراق والجماهيرية الليبية رغم كل التنازلات، وعدم رغبة جهات أجنبية فى تسهيل حل « المشكلة الجزائرية » فى هذا التوقيت بالذات .. نشك كثيرًا فى أن ما يحدث اليوم هو مجرد نتاج عشوائى لتداعيات الأحداث .. وليس وفق مخطط كونى ساهمنا نحن العرب – حكامًا ومحكومين – فى إنجاحه بهذا الشكل المزرى .

وفى ضوء هذه الخلفية، فإن هذا الكتاب (*) يمثل صيحة علمية أمينة محاولة لإعمال بعض «**البصائر فى المصائر العربية**»، من خلال نظره استراتيجية مستقبلية، مستندة إلى التحليل العلمى الملتزم بقضايا المستقبل العربى الواحد .. دون تهوين أو تهويل ، بهدف بناء « واقعية جديدة » فاعلة وخلاقة .. وليست «واهمة » أو « مستكينة » .

**ويناقش الفصل الأول** من هذا الكتاب أزمة الفكر الاستراتيجى العربى وتخبطه فى محاولة الوصول إلى « بوصلة هادية » تقود التحركات والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية . ويخلص هذا الفصل إلى تحديد بعض

دوائر الحركة المستقبلية التى تسمح للعرب بالخروج من « قوس الأزمة » والدخول فى « قوس النهضة » ، مع بدايات القرن الواحد والعشرين .

**ويناقش الفصل الثانى** ، أطروحات مدرسة «الواقعية الجديدة»، ويشير إلى قصورها فى فهم حركة الواقع المحلى والإقليمى والدولى فى ديناميتة .. وحدود «درجات الحرية» المتاحة لصناعة جانب هام من مستقبلنا بعيداً عن الإرتهان للأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة . ويخلص هذا الفصل إلى نزع صفة الواقعية عن تلك الأطروحات، ويوصف أنصار هذه المدرسة«بالراهنية» .. وليس « الواقعية » .

**ويعالج الفصل الثالث** من هذا الكتاب الالتباس القائم فى المناقشات والكتابات حول «السوق الشرق أوسطية»، باعتبار أن السوق الشرق أوسطية هى جزء من كل هو « النظام الشرق أوسطى الجديد » الذى يشكل معماراً اقتصادياً وسياسياً وأمنيًا متكاملاً ، يراد فرضه على المنطقة العربية. ويتطرق هذا الفصل إلى .. قمة الدار البيضاء » باعتبارها المؤتمر التأسيسى الأول لهذا النظام الشرق الأوسطى الجديد، وفقًا للرؤية الإسرائيلية - الأمريكية، التى تضع « العربة الاقتصادية » أمام « الحصان السياسى » ، وتتعامل مع العرب باعتبارهم مجموعة من البلهاء أو المخدوعين أو المستسلمين .

وأخيراً ، يعطى الفصل الرابع بعض الإشارات حول القواعد الجديدة للسلوك الدولى وأنماط الصراعات الدولية والإقليمية القادمة أو المتوقعة .

وأملنا كبير فى أن هذا الكتاب - على صغر حجمه - ينير طريقًا

ويزيل التباسات فكرية مهمة ويبدد أوهامًا .. ويفتح طريقًا لصناعة المستقبل بعزم وإرادة لا تلين بعيداً عن « الواقعية الواهمة » والحماسيات الفجة التى تقفز فوق الواقع وتقود إلى الكوارث . ودعونا أخيراً نتذكر قول الشاعر التونسى العربى الكبير أبو القاسم الشابى :

« ومن لا يحب صعود الجبال

يعش أبد الدهر بين الحفر » .

# الفصل الأول

---

## حول أزمة «الفكر الاستراتيجى العربى»
## نظرة مستقبلية

لن نحاول الخوض هنا فى «بنية العقل العربى» وتجاويفه على نحو ما فعل محمد عابد الجابرى فى مشروعه الكبير حول «تكوين العقل العربى» و«بنية العقل العربى» [1] كذلك سوف لن نتطرق إلى تلك المجادلات الفلسفية التى انطلقت بدءًا من أطروحات جان بول سارتر التى احتواها كتابه «نقد العقل الجدلى» (١٩٦٠)، حيث كان موضوع بحثه هو العلاقة العضوية بين التاريخ والمجتمع، كما بين الجماعة والفرد [2]، وانتهاء بمؤلف محمد أركون

* هذا الفصل فى الأصل محاضره ألقيت فى عمان - الأردن بدعوة من مؤسسة شومان فى يوليو ١٩٩٤ ، ونشرت فى مجلة المستقبل العربى فى فبراير ١٩٩٥ .

١ - راجع : ثلاثية محمد عابد الجابرى، تكوين العقل العربى (١٩٨٤)، بنية العقل العربى (١٩٨٦)، العقل السياسى العربى (١٩٩٠).

٢ - راجع :

- *J. P. Sartre, Critique de la Raison Dialectique, précédé de la question de Méthode* (Paris : Gallimard, 1960).

حول «نقد العقل (التفكير) الإسلامى» (١٩٨٤) الذى يتصدى لتحليل ونقد «العقل التراثى» وامتداداته فى منهاج التفكير لدى العقل العربى الحديث والمعاصر. [٣] محاولتنا هنا تقتصر على طرح أزمة وإشكالية ما يمكن تسميته «العقل الاستراتيجى العربى، ذلك «العقل» الذى تم اكتشاف أهميته مؤخراً ضمن عمليـة إعـادة الاعـتبار إلى مفهوم «العقل» و«العقلانيـة» فى الساحة الثقافية العربية بعد هزيمة حزيران (يونيو ١٩٦٧)، وانكشاف خواء الأيديولوجية العربية السائدة [٤] منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

## ١ - حول «العقل الاستراتيجى»

«العقل الاستراتيجى» هو «عقل جمعى» ذو توجه مستقبلى وكونى بالضرورة، وبالتالى فهو يختلف عن «العقل العملى» (Practical reason) عند بعض مدارس التحليل السياسى ذات الطبيعة البراجماتية. وقد أشارت المقدمة التحليلية **للتقرير الاستراتيـجى العـربى الأول** الصادر عن موسسة الأهرام فى القاهرة عام ١٩٨٦ إلى التعريفات الضيقة لمفهوم الدراسات الاستراتيجية فى الغرب [٥]، حيث يستخدم هذا المفهوم فى

---

٣ - راجع :

- Mohammed Arkoun, *Pour une Critique de la Raison Islamique* (Paris : Maisonneure et la Rose, 1984).

٤ - راجع : جورج طرابيشى، «أصول نظرية العقل عند الجابرى» الحلقة الأولى، **جريدة الحياة**، ٨ نوفمبر ١٩٩٣.

٥ - راجع : السيد يسين، «نحو رؤية عربية للدراسات الاستراتيجية»، **مقدمة تحليلية للتقرير الاستراتيجى العربى الأول** (القاهرة : مؤسسة الأهرام، ١٩٨٦).

الكتابات المتداولة ليكون مرادفا لدراسات الأمن القومى التى تعنى بمصادر التهديد لأمن الدول وأنماط الصراعات بين الدول، وكثيرًا ما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بظاهرة الحرب والدراسات المرتبطة بالدفاع عمومًا [٦]. ثم تطور وتوسع مفهوم «الفكر الاستراتيجى» وأصبح يهتم بعمليات تجميع وتعبئة قوة وطاقات الدولة للحفاظ على قدرة مجتمع ما على البقاء وتحقيق طموحاته على الصعيد الدولى، على حد تعريف هنرى كيسنجر[٧].

وبهذا الصدد، يشير جون تشيبمان (John Chipman) – مدير الدراسات بالمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن – إلى «أن التفكير الاستراتيجى السليم يتطلب تقدير القوى الفاعلة محليًا وعالميًا على حد سواء». وهذا يعنى أن أية رؤية استراتيجية هى «رؤية كونية» ومنظومية (Systemic) لنمط التطورات والتفاعلات بين القوى المحلية والعالمية فى الأجلين القصير والمتوسط، وكذا المسارات الديناميه لصعود وهبوط فاعلية تلك القوى فى الأجل الطويل. وبالتالى، فإن مشاكل «الحساب الاستراتيجى» تختلف نوعيًا عن مسائل «الحساب السياسى» فى مجال العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية الدولية فى الأجلين القصير والمتوسط. ويدخل ضمن هذا «الحساب الاستراتيجى» (المستقبلى)

---

٦ – راجع بهذا الصدد :

- Clausewitz, *On War* (New York : 1943).
- B. H. Liddel Hart, *The British Way of Warfare* (London : 1932).

٧ – راجع : **المقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجى العربى الأول** ، مرجع سبق ذكره .

(Prospective analysis) تحليل تطور عناصر القوة بالمعنى الاقتصادى والسياسى، ودرجة التماسك الاجتماعى (Social Cohesion) على الصعيدين الإقليمى والدولى.

ورغم أن الأستاذ السيد يسين قد وضع عنوانًا للمقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجى العربى الثانى (١٩٨٧) : «نحو صياغة خلاقة للعقل الاستراتيجى العربى»، فهو لم يوضح لنا عناصر وإحداثيات ذلك «العقل الاستراتيجى العربى»، وبالتالى تميزه عن «العقول» الأخرى. وهكذا اقتصر الحديث فى هذه المقدمة عن التحديات الجديدة التى يواجهها الفكر الاستراتيجى العربى، ولا سيما فيما يتعلق «باستراتيجية النهضة» فى ظل عالم متغير يتسم بالتحولات الكيفية المتلاحقة. وإذا كان لنا أن نعرف إحداثيات ذلك «العقل الاستراتيجى» الذى نتحدث عنه، فيمكن لنا تعريفه بالاستناد إلى ثلاثة أبعاد (a three - dimensional space)، على النحو التالى [٨]:

(أ) الرؤية الكونية - المكانية للعالم (طولا وعرضًا).

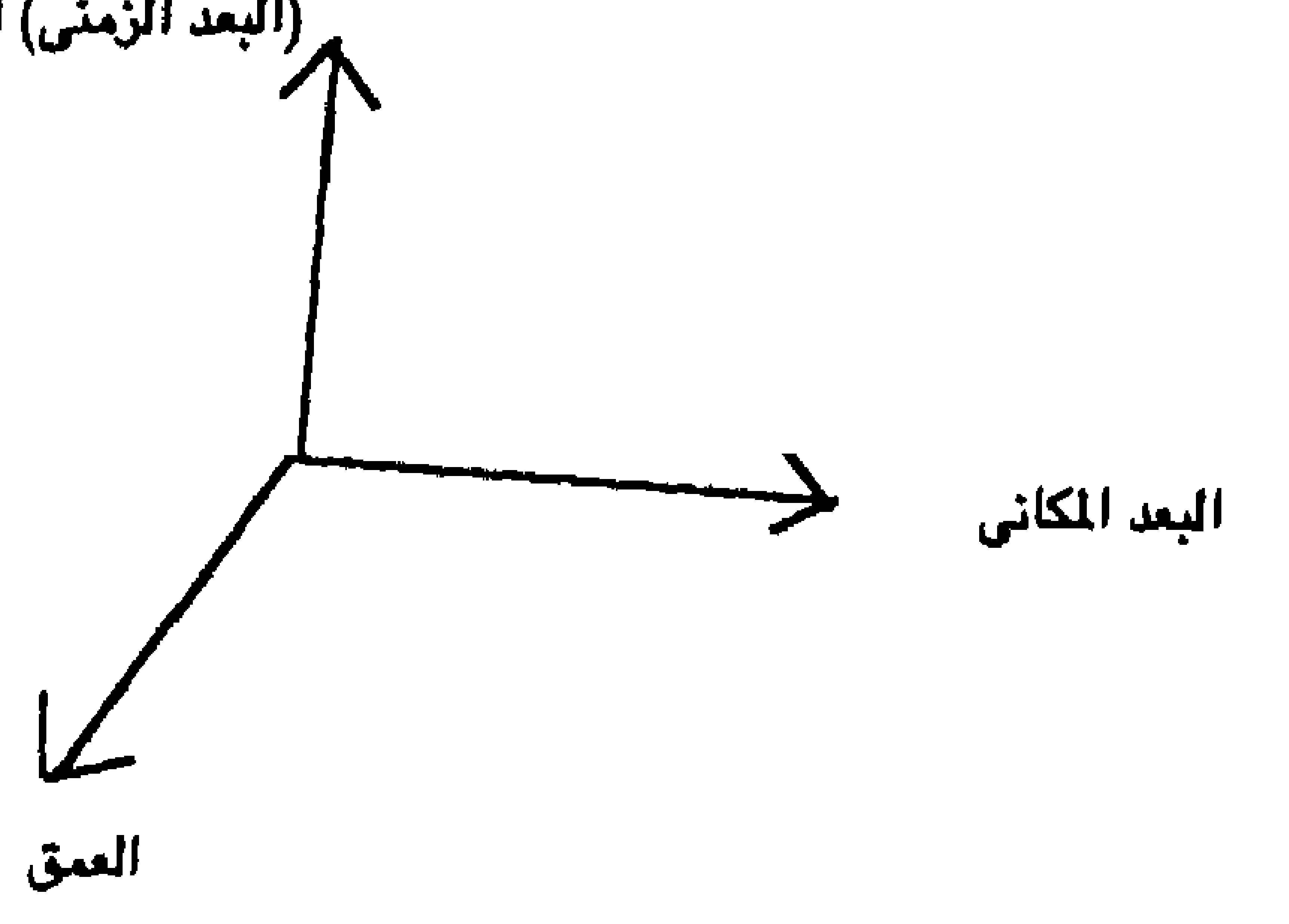
(ب) الرؤية المستقبلية، بمعنى الرؤية الاستشرافية لتحركات عناصر ومقومات ومحاور القوة على الصعيدين الإقليمى والعالمى (البعد الزمنى).

(جـ) الرؤية بعمق، بمعنى النفاذ إلى الأعماق، أى إلى القوى الفاعلة والناهضة تحت السطح، وبالتالى فهم «دينامية» الأحداث، وليس فقط «ميكانيكيتها».

---

٨ - يهتدى هذا التعريف بكتابات مفكر التخطيط الفرنسى الكبير Pierre Massé

وبالتالى، يمكن توضيح أبعاد الرؤية الاستراتيجية بيانيًا على النحو التالى :




ولعل غياب «الرؤية الاستراتيجية» النافذة لدى دوائر النخبة وصنع القرار فى الوطن العربى، وسيادة «العقلية الماضاوية» فى التعامل مع القضايا الاستراتيجية والمستقبلية، هى التى دفعت بالمفكر المصرى أحمد كمال أبو المجد إلى القول بأننا : «أمة تُرى.. ولا تَرى» [٩]، وبالتالى «مفعول بها.. وليست فاعلة» فى «لعبة الأمم» !. وهكذا تتضح لنا أهمية بناء «العقل الاستراتيجى العربى» ليكون عقلا هاديًا لخرائط الملاحة الاستراتيجية المعقدة وسط عالم جديد يموج بالتحولات وتتلاطم فيه الأمواج. **إن قوة هذا «العقل الاستراتيجى» تكمن فى قدرته على التعامل مع «المحتمل» و«المتميِّع» (*Fuzzy*)، «والثابت والمتحوِّل»، والمدبر**

٩ – جاء هذا القول فى محاضرة ألقاها الدكتور أحمد كمال أبو المجد فى مؤتمر المحامين العرب المنعقد فى الدار البيضاء فى مايو ١٩٩٣.

والمقبل معاً . إن هذا العقل الاستراتيجى» ينهض على «حدسيات المعالجة (heuristics) فى عصر يتسم بعدم اليقين والاضطراب والغموض أحيانًا[١٠]، سعيًا للممكن والأفضل دومًا وفق خرائط ملاحية متغيرة، حيث يتوقف سلوك اللاعب الاستراتيجى العربى على استراتيجيات وتحركات اللاعبين الآخرين على طول رقعة الملعب التى هى العالم على اتساعه [١١].

كذلك يعرف المنظر الاستراتيجى الأمريكى توماس شلنج (Thomas Schelling) «الاستراتيجية» على أنها «ليست معنية بالتطبيق الكفء للقوة، بل تتعلق أساسًا بكيفية استغلال عناصر القوة الكامنة أو المحتملة» [١٢].

ويرتبط بذلك تحجيم إمكانات الخصم أو الطرف الآخر فى صراع القوة، بما فى ذلك «التأثير على سلوك الطرف الآخر فى الصراع» [١٣]. ويرتبط بذلك استخدام كل وسائل «الردع» (deterence)، و«القهر»

---

١٠ - راجع بهذا الصدد المؤلف الهام للدكتور نبيل على : **العرب وعصر المعلومات**، سلسلة «عالم المعرفة» (الكويت : ١٩٩٤).

١١ - *Games of Strategy* are "Those in which the best course of action for each player depends on what the other players do. The term is intended to focus on the *Interdependence of the adversaries" decisions and on their expectations about each other's behavior ? cf*. T. C. Schelling, **The Strategy of Conflict** (London : Oxford. Univ. Press, (1971), P. 3 (Footnote 1).

١٢ - *Ibid.*, P. 4.

١٣ - Ibid., P. 5.

(Coercion)، و«الابتزاز» (blackmail) [14]. ويلاحظ أن إسرائيل تستخدم هذه الأساليب مجتمعة فى صراعها مع العرب، فى الماضى وفى الحاضر.

## ٢ - بعض القضايا المنهجية فى التحليل الاستراتيجى

يجدر بنا أن نطرح هنا بعض المفاهيم الأساسية التى تؤثر على نهج التفكير الاستراتيجى عموماً، لما أن لها من انعكاسات هامة وخطيرة على تشكيل بنية «العقل الاستراتيجى العربى». ونود أن نشير فقط إلى قضيتين هامتين بهذا الصدد :

### أولا : ضرورة التفرقة بين الحدود «الجغرافية» والحدود «الجيو - سياسية»

إذا كانت المدرسة الحديثة فى الاستراتيجية تركز على الجوانب الاقتصادية، ولاسيما ضمان تدفق الامدادات من المواد الحيوية «ذات الطبيعة الاستراتيجية» (مثل النفط وغيره من الموارد الطبيعية)، فإن السيطرة الاقتصادية على هذه الموارد تعتبر فى صميم عملية بناء «الأمن القومى»، الذى لابد أن ترسم حدوده دوائر بعيدة عن «الحدود الجغرافية» للدولة [15].

---

١٤ - خصص الباحث الاستراتيجى الأمريكى Daniel Ellsberg سلسلة من المحاضرات عن : *The Art of* Coercion .
Schelling op. cit., p. 13, fn. cf. 6.

١٥ - راجع بهذا الخصوص : =

وعلى الصعيد العربي، فإن الحدود الچيو - بولتيكية (وكذا الچيو - اقتصادية) لكل قطر عربي يجب أن تكون مجمل المنطقة العربية (أو ما يسمى العمق الاستراتيجى العربى)، فالأمن الاقتصادى والتكنولوجى العربى هو «أمن جماعى» بالضرورة. فإذا كان أحدًا لا يناقش اليوم الحدود الجغرافية السياسية لقطر عربى - فى غياب مشروع واقعى وتدرجى للوحدة ينهض على أسس ديمقراطية - فإن تطابق الحدود الچيو - بوليتكية (والچيو - اقتصادية) مع الحدود الجغرافية للقطر العربي هى مفهوم خادع، ويقوض «مقومات البقاء» لذلك القطر العربى أو ذاك داخل حدوده الجغرافية ذاتها. وكما يقول جون تشيمان : «إن تهديدات الدول فى منطقة الشرق الأوسط بحجب مصادر المياه، أو مهاجمة المنشآت الهيدروليكية هى جزء أساسى من الحسابات الاستراتيجية الإقليمية، إذ أن مصادر المياه السطحية والجوفية لا تحترم الحدود الدولية بالمعنى الجغرافى الضيق».

كما أنه أثناء «الحرب الباردة،» كانت الحدود الچيو - بوليتكية لأوروبا الغربية تمتد من الحدود الغربية لروسيا حتى مضيق جبل طارق. بل إننا إذا أردنا أن ننظر للأمور من خلال رؤية أوسع وأرحب، يمكن التفرقة بين ثلاثة صنوف من الحدود :

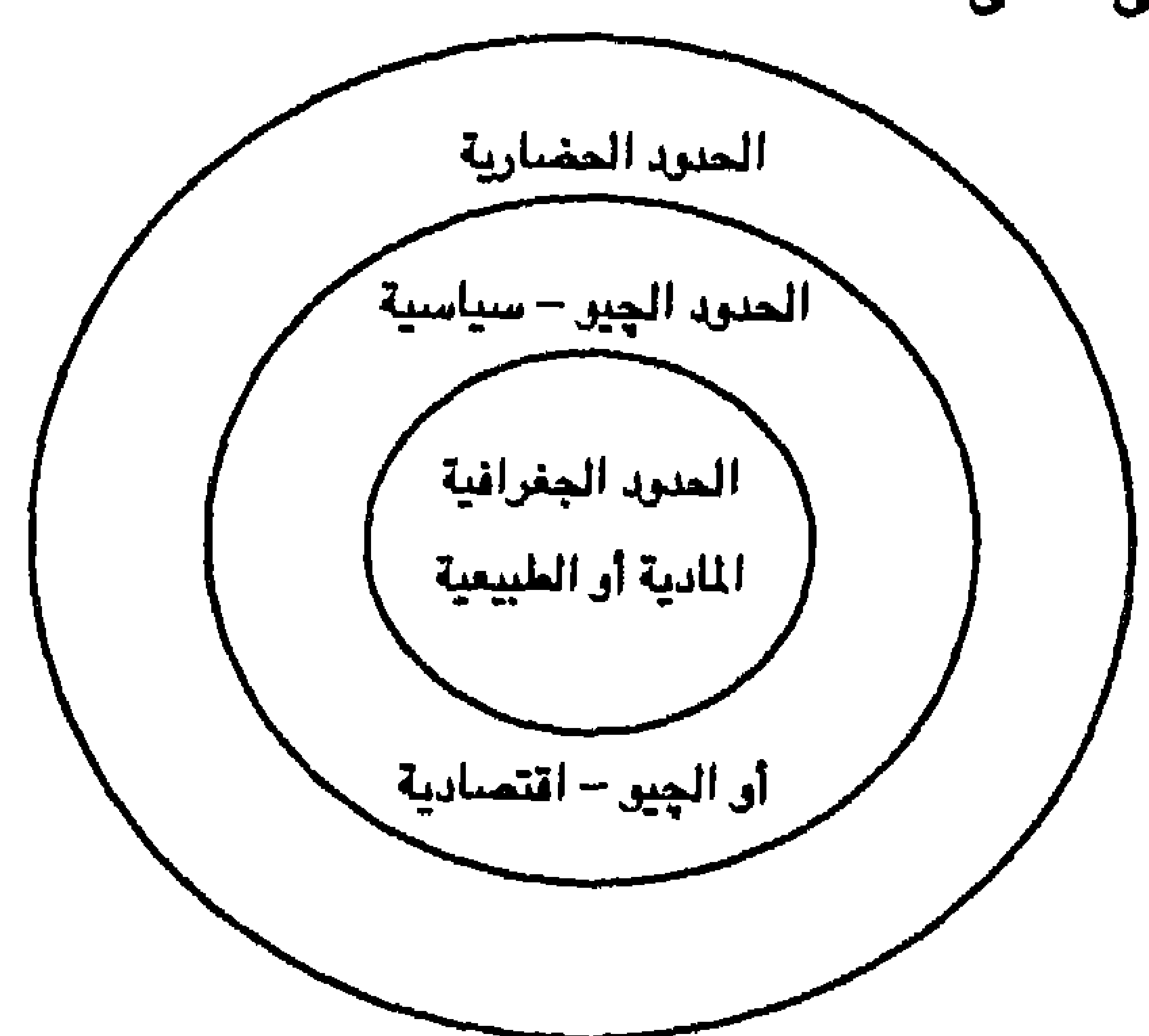
(أ) الحدود الجغرافية المادية للدولة.

= Cf. J. Holsen and J. Waelloeck, "The less Developed countries and the international Monetary Mechanism; Proceedings of the A. E. A, vol. 66 (May 1972), and C. Fred Bergsten and L. B. resanse (eds.), World Politics and International Economics (Wahsington, D. C, Bookings Institution, 1975).

(ب) الحدود الچيو – سياسية (والچيو – اقتصادية).

(جـ) الحدود الحضارية، حيث يمتد النفوذ (والإشعاع) الحضارى والثقافى إلى دوائر أبعد من دوائر الحدود «الچيو – سياسية»، التى يجرى تعريفها بشكل متغير حسب طبيعة «الزمن الاستراتيجى» أو «الحراك الاستراتيجى» (*La mouvance Strategique*) السائد.

ويمكن تبسيط هذه الرؤية «متعددة الدوائر» من خلال الرسم التوضيحى التالى :




## ثانياً : مفهوم «الزمن الاستراتيجى»

يمكن لنا التفرقة بين ثلاثة أنواع من «الأزمنة الحديثة» :

(أ) «**الزمن التقنى**» على حد تعبير عبد الكبير الخطيبى (المفكر المغربى الكبير).

(ب) «**الزمن الثقافى**»، حيث تسوده موجة فكرية معينة (ليبرالية، اشتراكية، فوضوية، عبثية، تراثية).

(ج) كذلك يمكن الحديث عن «**الزمـــن الاســـتراتيجى**» الذى قد يمتد لجيل أو عدة أجيال حسب إيقاع التطورات، والتحولات فى النظام العالمى. ويقاس «**الزمـن الاستراتيجى بطول الموجة التاريخية**». فيمكن، على سبيل المثال، التفرقة بين «الأزمنة الاستراتيجية» التالية فى التاريخ العالمى المعاصر :

- الفترة الممتدة بين عام ١٨٧٠ حتى بداية الحرب العالمية الأولى.
- **فترة ما بين الحربين : ١٩٢٠ – ١٩٤٥.**
- **فترة الحرب الباردة : ١٩٥٠ – ١٩٨٩** (من يالتا إلى مالطا).
- **فترة ما بعد الحرب الباردة** (تحت التشكيل) منذ عام ١٩٩٠.

ويمكن إسناد فكرة «الزمن الاستراتيجى»، الذى يقاس بطول الموجة التاريخية التى تدور حول «محاور جغرافية معينة» وعناصر محددة للقوة، إلى المفكر الاستراتيجى البريطانى H. Mackinder فى مساهمته الهامة : (**المحاور الجغرافية للتاريخ**)، التى قدمها فى يناير عام ١٩٠٤ أمام الجمعية الجغرافية الملكية فى بريطانيا [١٦]. إذ ترتبط رؤية ماكيندر «بتتابع

---

١٦ – راجع : H. J. Mackinder, ;The Geographical Pivot of history," in the *Georgrapical Journal,* vol. XXIII , no . 4 (April 1904).

عناصر للقوة عبر التاريخ، وتمركزها فى مناطق جغرافية معينة، يتحقق لها الاحتكار والغلبة والسيطرة على مقدرات الأمور على الصعيد العالمى لفترة ما، ثم تبدأ فى الانحسار. ويمكن لنا إعطاء صورة تقريبية (وغير دقيقة) لتتابع بعض مقومات القوة عبر مسيرة التاريخ الحديث منذ القرن السابع عشر، على النحو التالى :

(١) **القوة البحرية** (*Naval Power*) التى كانت فاعلة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وما ارتبط بذلك من كشوف جغرافية وسيطرة على الموارد الطبيعية فى المستعمرات.

(٢) «**القوة الصناعية**» (*Industrial Power*)، من خلال التطورات التكنولوجية فى مجال استخدام البخار والكهرباء، التى ظلت فاعلة خلال القرن التاسع عشر.

(٣) «**القوة الجوية**» (*Air Power*) التى كانت قوة فاعلة خلال الفترة ١٩٠٠ – ١٩٤٥.

(٤) **القوة النووية والصاروخية** (*Nuclear and Missile Power*)، التى كانت القوة الفاعلة، خلال الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينيات (١٩٤٥ – ١٩٦٥).

(٥) **القوة التكنولوجية** (*Technological Power*) التى أصبحت قوة فاعلة خلال الفترة ٧٠ – ١٩٩٠، من خلال تسارع حجم ووتيرة المبتكرات التكنولوجية.

(٦) **القوة التجارية** (*Trade Power*) التى أصبحت قوة فاعلة منذ نهاية الثمانينيات وسوف تمتد لسنوات طويلة قادمة.

ويلاحظ أن هناك تداخل بين فترات «فاعلية» كل عنصر من عناصر القوة، والتى تظل متواجدة بدرجة أو أخرى فى مجمل حسابات «معادلة القوة» وفقًا للصفة «الغالبة» (*Dominant*) والصفة «المتنحية» (*receding*)، كما يحدث تمامًا فى علم «الأحياء». وتساعد الفكرة التى صاغها «ماكيندر» حول محددات «الزمن الاستراتيجى» على إرساء عمليات تصنيف «للحقب التاريخية» على أسس علمية أكثر رسوخًا ووضوحًا. كذلك يمكن بالاستناد إلى ذات التحليل، تحديد عناصر «**متجه القوة**» (The power - vector) على النحو التالى فى العصر الحديث : (القاعدة الصناعية، القوة الجوية، القدرات النووية، التنظيم المجتمعى، القدرة على الاختراع والتطوير التكنولوجى، القدرة التصديرية).

وبالطبع تختلف «الأوزان» لكل عنصر من عناصر القوة حسب الأهمية النسبية لكل عنصر مع تطور دينامية الأوضاع السياسية والاقتصادية فى العالم. وهذا يفسر بدوره صعود وهبوط «القوى العظمى» فى تاريخ العلاقات الدولية [١٧]، حسب امتلاك أو تآكل العناصر المختلفة للقوة مع مرور الزمن، وما لذلك من انعكاسات على الموازين الاستراتيجية الإقليمية والعالمية وعناصر «التفوق الاستراتيجى». وليس هناك من شك أن «حجم السكان» و«مساحة البلد» تشكلان أحد عناصر القوة الكامنة لو تم ضربها فى «متجه القوة» الرئيسى، أما إذا كانت عناصر متجه القوة

---

١٧ - راجع : Paul Kennedy, **Strategy and Diplomacy : 1870 - 1945** *(London : Fontana Press, 1984), pp. 46 - 50.*

الرئيسى غير متواجدة بشكل فعال، فإن «حجم السكان» و«مساحة البلد» لا يشكلان فى حد ذاتهما عناصر مساعدة لبناء القوة.

## ٣ - دوائر التحرك الاستراتيجى

بدأت الإرهاصات الأولى للفكر الاستراتيجى العربى فى كلية أركان الحرب فى مصر عند نهاية الأربعينيات، عندما كتب صلاح نصر مع كمال الحناوى مؤلفًا مهمًا عن استراتيجية الصراع فى منطقة الشرق الأوسط قبل قيام الثورة، بعنوان «**الشرق الأوسط فى مهب الريح**» عام ١٩٤٩. ثم عبر جمال عبد الناصر فى مؤلفه **فلسفة الثورة** (١٩٥٤) عن تلك الرؤية الاستراتيجية الأولية على النحو التالى :

«وذهبت الأيام التى كانت فيها خطوط الأسلاك الشائكة التى تخطط حدود الدول تفصل وتعزل.. ولم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تجيئه التيارات التى تؤثر فيه، وكيف يمكن أن يعيش مع غيره وكيف.. وكيف» [١٨]. ثم يسترسل ليقول :

«واستعرض ظروفنا وأخرج بمجموعة **من الدوائر**، لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا وأن نحاول الحركة فيها بكل طاقتنا.. إن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا

---

١٨ - راجع : جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، (القاهرة : طبعة هيئة الاستعلامات)، ص ٥٧.

بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها. أيمكن أن نتجاهل أن هناك **قارة أفريقية** شاء لنا القدر أن تكون فيها، وشاء أيضًا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أم لم نرد ؟ » [19].

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك **عالمًا إسلاميًا** تجمعنا وإياه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب، وإنما تشدها حقائق التاريخ.. فليس عبثًا أن بلدانا في جنوب غرب آسيا يلاصق الدول العربية وتشتبك حياته بحياتها»[20].

وإذا كانت «الدوائر الثلاثة» للتحرك الاستراتيجي العربي، كما حددها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في منتصف الخمسينيات، تمثل بدايات التفكير الاستراتيجي العملي على الصعيد العربي، فإن التطورات والتحولات التي طرأت على العالم منذ ذلك الحين تستدعي إعادة تحديد ورسم **دوائر الحركة الاستراتيجية** في ظل أرض تتسم بالوعورة المستقبلية. وليس هناك من شك أن **«الدائرة العربية»** هي الدائرة الأولى والحيوية للحركة، رغم كل المحاولات التي تبذل لاختراقها وتقويضها، وهي دائرة تحتاج لقدر كبير من إعادة التأسيس والتفعيل في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية.

ويبقى بعد ذلك الخيار بين الدوائر والروابط الجديدة المطروحة أمام العرب للحراك المستقبلي، وهي على وجه التحديد :

---

١٩ – المصدر نفسه، ص ٥٨.

٢٠ – المصدر نفسه.

(١) «الدائرة المتوسطية»، حيث أنه مطروح حاليًا تكوين فضاء اقتصادى متوسطى - عربى، تشارك فيه بلدان الجنوب الأوروبى وفرنسا. وقد تم عقد اجتماع لوزراء خارجية «بلدان النواة» فى الأسكندرية فى الثالث من يوليو / تموز ١٩٩٤، ضم البلدان الآتية : مصر، المغرب، تونس، فرنسا، ايطاليا، أسبانيا، تركيا، اليونان، البرتغال، الجزائر. وسوف يمتد «التجمع المتوسطى» ليشمل كل البلدان العربية المطلة على الشاطئ الشرقى للمتوسط فى المستقبل.

(٢) «الدائرة الشرق - أوسطية»، التى تسعى إسرائيل جاهدة لإنشائها بحيث تضم إلى جانب بلدان المشرق العربى، تركيا وإسرائيل وإيران فى المستقبل، وتفضى إلى إنشاء منطقة تبادل تجارى حر (أو ما يسمى «السوق الشرق أوسطية»). وقد أفاض شيمون بيريز فى شرح مقومات هذه الرؤية فى مؤلفه الذى أسماه «الشرق الأوسط الجديد» (*The New Middle East*) الصادر فى نوفمبر ١٩٩٣.

(٣) «الدائرة الآسيوية»، حيث توجد بلدان آسيوية ناهضة يمكن أن ترتبط بعلاقات تعاون اقتصادى وتكنولوجى وسياسى وثيق مع البلدان العربية. وتشمل تلك الدائرة عددًا كبيرًا من البلدان الآسيوية - الإسلامية : أندونسيا، ماليزيا، جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، كما يمكن أن تضم تلك الدائرة «الصين» التى أصبحت عملاقًا اقتصاديًا، وكذلك سنغافورة، والهند. وبالتالى، فهى فى حقيقة الأمر دائرة «آسيوية -

إسلامية» بالدرجة الأولى. ويلاحظ أن «دائرة باندونج» التى تشكلت عام ١٩٥٥، هى أقرب ما تكون إلى تلك «الدائرة الأسيوية».

وحول «الدائرة المتوسطية»، يشير الكاتب الصحفى صلاح الدين حافظ إلى أن هناك مشاكل حول طبيعة علاقة العرب المستقبلية بتلك الدائرة [٢١]. فإذا كانت المسألة سوف تقتصر على خلق «فضاء اقتصادى» مشترك على ضفتيى المتوسط يساعد على التنمية ونقل التكنولوجيا والاستثمارات المشتركة، فتعتبر تلك الدائرة دائرة هامة من دوائر الحركة المستقبلية للبلدان العربية تفضى إلى تعاون متكافئ ومتوازن بين الأطراف المشاركة (خاصة بلدان الجنوب الأوروبى). ولكن المشكلة تكمن فى مفاهيم وقضايا «الأمن» التى قد يطرحها الجانب الأوروبى، وما قد نتج عنها من معوقات لفكرة القومية العربية ومشروعها الوحدوى، ومحاولة فصل «المغرب» عن «المشرق» العربى.

أما الدائرة «الشرق – أوسطية»، التى يروج لها الاستراتيجيون الإسرائيليون، فما هى سوى إحياء لدعوات تكررت فى الماضى منذ الخمسينيات كمشروع مضاد لمشروع النهضة والتوحيد العربى، وكان هدفها دوما تذويب العرب فى ظل ترتيبات سياسية وعسكرية واقتصادية أوسع تلعب فيها تركيا وإيران وباكستان أدورا رئيسية وحاكمة. وتكتسب هذه الدعوة معنى استراتيجيا جديدا فى أعقاب حرب الخليج وانهيار

---

٢١ – راجع : صلاح الدين حافظ، «العروبيون والإسلاميون وحوار البحر المتوسط»، الأهرام، ٢٠/ ٤/ ١٩٩٤.

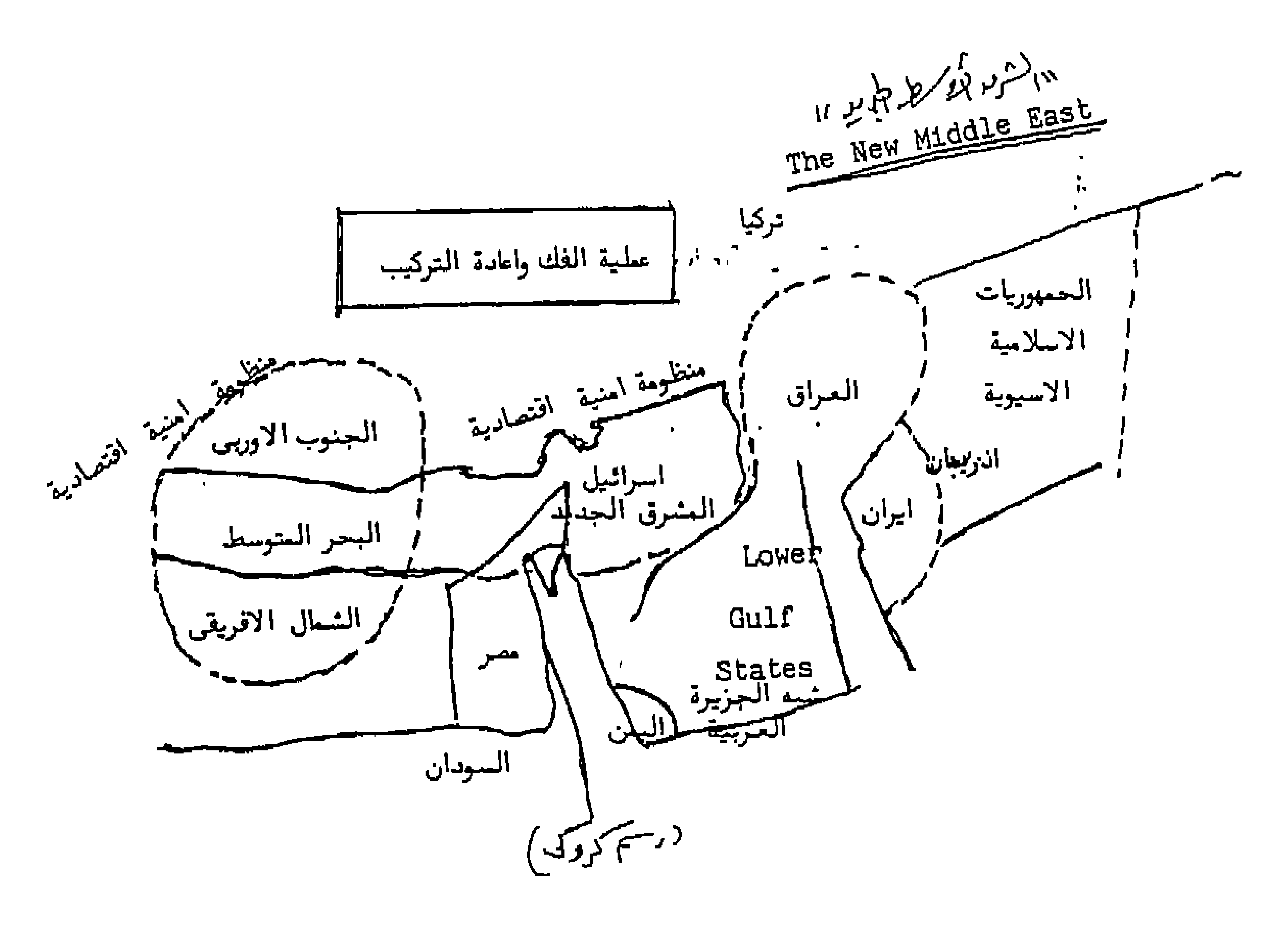
التوازنات الاستراتيجية فى المنطقة العربية، وحيث توجد هندسة جديدة «للفك والتركيب» فى النطقة العربية، بحيث تلعب إسرائيل دوراً قائداً ومسيطراً فى ظل الترتيبات الشرق - أوسطية الجديدة. وليس هناك من شك، أن هناك محاولات محمومة لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط. وتتلخص سيناريوهات «الفك» و«إعادة التركيب» على النحو التالى :

(أ) بناء تجمع اقتصادى سياسى يضم إسرائيل والكيان الفلسطينى والأردن على غرار نموذج «بلدان البنيلوكس»، وبالتالى تمزيق منطقة المشرق إلى كيانات سياسية ومجالات اقتصادية متمايزة.

(ب) فصل بلدان «مجلس التعاون الخليجى» عن الإطار العربى، ودمجها فى إطار منظومات اقتصادية - وأمنية جديدة، قد تشمل إيران فى المستقبل وتمتد لتشمل بعض جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية.

(ج) دمج «بلدان المغرب العربى» مع الفضاء الاقتصادى المتوسطى، وعزلها سياسياً واقتصادياً عن بلدان المشرق العربى.

(د) إقامة تنسيق اقتصادى - سياسى وأمنى بين مصر وإسرائيل يمهد لإنشاء «السوق الشرق الأوسطية»، مع ملاحظة أنه توجد حالياً منطقة تبادل تجارى حر تجمع بين تركيا وإسرائيل.




وفى إطـار المخطط الإسـرائيـلى، يهدف إنشـاء التجمع الاقتصادى «الثلاثى» بين إسرائيل والكيان الفلسطينى والأردن إلى خلق توازنات استراتيجية جديدة فى منطقة المشرق العربى، من خلال السيطرة على «الخط التجارى» الحيوى (*Vital trade - route*) الممتد ما بين «غزة» على البحر المتوسط إلى شط العرب [٢٢].

وبالتالى فإن المطروح حقًا فى إطار «الدائرة الشرق - أوسطية»، ليس مجرد التطبيع مع إسرائيل، بل تطويع منطقتى المشرق العربى والخليج للمخططات والرؤى الاستراتيجية الإسرائيلية المستقبلية.

---

٢٢ - راجع : حسين حجازى، «توازن جديد على الطريق ما بين غزة وشط العرب»، الحياة، ٥/ ١٠/ ١٩٩٣ .

أما الحديث عن «الدائرة الآسيوية»، أو ما يمكن تسميته «الرابطة الشرقية / الإسلامية»، فإنه لا يستقيم إلا إذا فهمنا الدور المستقبلى لمنطقة آسيا فى إطار التوازنات الاستراتيجية الجديدة فى القرن القادم، وحيث تتشكل محاور جديدة للقوة (*New axis of power*). ولذا فإننا سوف نخصص القسم القادم لتحليل أبعاد وأهمية «خط القوة الجديد» فى آسيا.

وبالتالى، فإن «المفاضلة الاستراتيجية الأولى» أمام العرب هى بين الدائرة «المتوسطية» والدائرة «الشرق أوسطية»، أما «الدائرة الآسيوية» فهى ليست موضع مفاضلة أو منافسة مع الدوائر الأخرى، بل هى دائرة «تكميلية» لابد من بناء الجسور معها لأنها تشكل خط من خطوط الحياة المستقبلية للمنطقة العربية.

### ٤ - «خط القوة» الجديد فى آسيا

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة على أن القرن القادم (القرن الواحد والعشرين) هو «القرن الآسيوى»، إذ تحتل القارة الآسيوية (ولا سيما منطقة شرق آسيا) موقعًا متميزًا فى البنيان المعمارى الجديد لعصر «ما بعد الحرب الباردة» (٢٣). «فخلال الثمانينيات، قادت منطقة شرق آسيا العالم فى مجال المبتكرار الفنية التى دشنت عصر اقتصادى جديد. وظهرت اليابان

٢٣ - راجع بهذا الخصوص :
James A. Baker III, "America in Asia : Emerging Architecture for A Pacific Community", **Foreign Affairs**, Winter 91/ 1992.

كقوة اقتصادية عظمى، وحققت الاقتصادات الصناعية الجديدة فى كوريا الجنوبية وتايوان وهونكونج وسنغافورة نمواً سريعاً يستند إلى تكنولوجيا متقدمة [٢٤]، وتحولت الصين تدريجياً إلى عملاق اقتصادى تبلغ حجم تجارته الخارجية نحو مائة مليار دولار. وها هى ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند تحقق تقدماً اقتصادياً كبيراً وتصبح «نموراً جديدة» فى حلبة السباق. كما بلغت الاستثمارات الآسيوية فى الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٩٥ مليار دولار مقابل ٦١ مليار دولار هى مجمل الاستثمارات الأمريكية فى منطقة آسيا [٢٥].

وإذا كان البنيان المعمارى الأمريكى (الاقتصادى والأمنى) يرتكز فى آسيا - أساساً - على اليابان وكوريا الجنوبية ورابطة دول جنوب شرق آسيا والفلبين وتايلاند واستراليا، بهدف «الحفاظ على منافذ تجارية ومنع صعود أى قوة مهيمنة وحيدة أو قيام تحالف معاد للولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها»، على نحو ما أكده جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى السابق [٢٦] . وقد لمح ريتشارد نيكسون فى كتابه «اقتناص الفرصة السانحة» (*Seize the Moment*) الصادر عام ١٩٩٢، أن التحدى الجديد الذى تواجهه الولايات المتحدة فى المستقبل هو إمكانية نشوء محور جديد للقوة (*New Axis of power*) يمتد من الصين شمالا مروراً بجمهوريات

---

٢٤ - المصدر نفسه.

٢٥ - المصدر نفسه.

٢٦ - المصدر نفسه.

آسيا الوسطى الإسلامية حتى إيران، ثم وصولا إلى بلدان المشرق العربى والخليج. وتكمن عناصر قوة هذا المحور فى أنه يمثل «متصل جغرافى» (*Geographical continum*)، ويحوى بين جنباته كتلة بشرية هائلة وموارد واحتياطيات غزيرة للطاقة، كما يضم طاقات تكنولوجية وقدرات نووية عالية.

ولعل هاجس نيكسون لم يكن من قبيل الوهم أو المغالاة، فنحن سوف نشهد تدريجياً تكوّن عناصر مثل هذا المحور الجديد للقوة ليصل إلى حافة المنطقة العربية. وتمثل «العراق» ومنطقة «الخليج» **بوابة العرب المستقبلية** نحو «آسيا الجديدة»، فى كافة تحولاتها وتشكيلاتها. فإذا فشلنا نحن العرب فى الارتفاع فوق جراح ومآسى «حرب الخليج»، ولم ننجح فى إعادة اللحمة بين منطقة الخليج والعراق، من ناحية، وبين بقية أجزاء الوطن العربى، من ناحية أخرى، فسوف نفقد البوابات والقنوات الرئيسية باتجاه آسيا الجديدة الصاعدة، وسوف تتحول «منطقة الخليج» و«العراق» إلى «مناطق عازلة» (*Buffer zones*) تقطع الطريق على لقاء العرب (عرب المشرق والمغرب) مع خطوط القوة الجديدة فى آسيا.

وليس سراً أن إسرائيل تسعى الآن جاهدة لكى تكون هى بوابة **اليابان** (وربما **الصين**) إلى منطقة الشرق الأوسط الجديد، حيث يكون للعرب دوراً هامشياً وملحقاً. ولقد كشفت مؤخراً مصادر المخابرات المركزية الأمريكية إلى أن الصين وإسرائيل تتجهان إلى تعزيز وتوسيع نطاق تعاونها

العسكرى، وإنهما وقعتا مؤخراً اتفاقاً للتعاون التكنولوجى المشترك فى عدة مجالات، من بينها «الفضاء والإليكترونيات»[27]. كذلك سبقتنا إلى إسرائيل إلى جمهوريات آسيا الوسطى «الإسلامية» وأقامت معها علاقات اقتصادية وفنية وسياسية وثيقة. ولا غرو فى ذلك، لأن إسرائيل تمتلك رؤية استراتيجية كونية ومستقبلية، وتسعى لفتح القنوات وبناء الجسور مع كل محاور القوة فى النظام العالمى الجديد «تحت التشكيل». كذلك سعت إسرائيل مؤخراً إلى بناء علاقات وثيقة مع الهند (البلد الآسيوى الكبير والصاعد) بعد فترة طويلة من العلاقات الفاترة، فى الوقت الذى بدأت تضعف فيه العلاقات الهندية – العربية التى كانت أقوى العلاقات منذ فترة باندونج فى منتصف الخمسينيات.

وهكذا ففى الوقت الذى يفقد فيه العرب تحالفات هامة مع «بلدان قارية» فى آسيا (الصين والهند)، تكتسب إسرائيل مواقع جديدة فى تلك البلدان، فى غياب رؤية استراتيجية عربية لا ترى سوى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بعد انهيار اتحاد السوفييتى وبلدان المعسكر الاشتراكى، وهكذا يعانى «العقل الاستراتيجى العربى» مما يمكن تسميته «قصر النظر» (*Myobia*) و«عمى الألوان»[28].

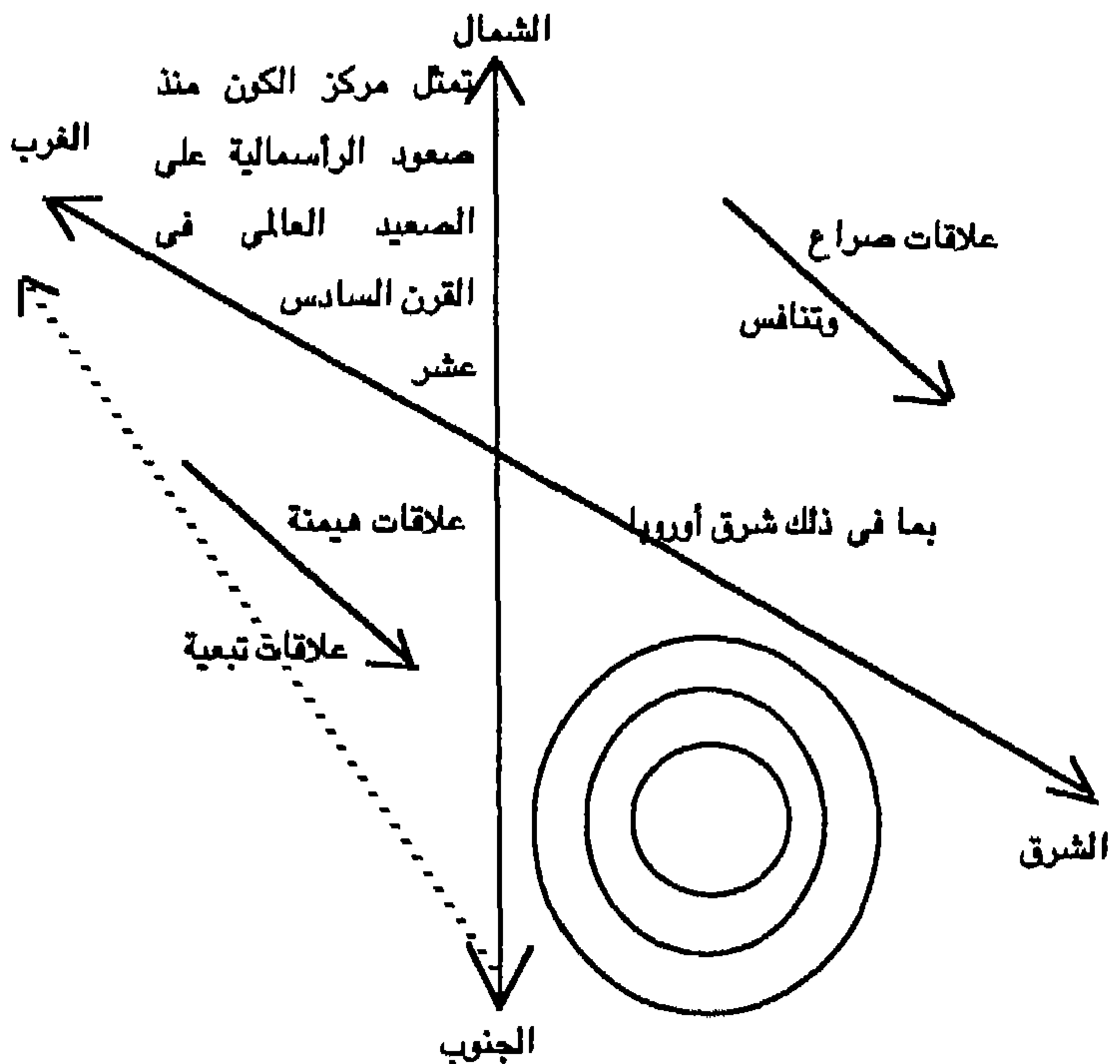
---

٢٧ – راجع :جريدة **الأهرام القاهرية**، العدد الصادر بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٣.

٢٨ – تجدر الإشارة هنا إلى أهمية الدراسات ذات الطابع الاستراتيجى التى قام بها الأستاذ أمين هويدى (وزير الدفاع ورئيس المخابرات العامة الأسبق فى مصر)، ونخص بالذكر:

- **الأمن العربى فى مواجهة الأمن الإسرائيلى.**
- **الصراع العربى– الإسرائيلى من الردع التقليدى إلى الردع النووى.**
- **كيسنجر وإدارة الصراع الدولى.**

وعلى أية حال، يمكن لنا تلخيص الصورة الكلية لعلاقات الصراع، والتنافس، والتحالف على الصعيد العالمي، على النحو التالي :




علاقات تحالف « استراتيجى » على غرار

تجربة (باندونج " ومجموعة الـ ٧٧)

وفى كل الأحوال، يصعب على البلدان العربية إقامة علاقات متوازنة ومتكافئة مع أطراف «الدائرة المتوسطية» أو «الدائرة الأسيوية»، فى غياب إطار للتكامل الاقتصادى العربى يحافظ على الدينامية الاقتصادية للمنطقة

العربية ويتفادى سلبيات «التجزئة الاقتصادية» الراهنة. ولن يتم ذلك سوى من خلال دعم نسيج المصالح الاقتصادية المشتركة فيما بين الأقطار العربية، وإقامة مجلس جديد للإنماء والتعاون الاقتصادى العربى يقوم بترشيد مبادرات التعاون والتنمية الاقتصادية العربية فيما بين منظمات العمل الاقتصادى العربى المشترك المصابة بالشلل والإزدواجية وعدم الكفاءة.

يبقى لنا أن نؤكد على أهمية أن يدخل العرب «عصر المعلومات» ويجتازون عتبة «التكنولوجيا المتقدمة» (*High - tech Frontier*)، دون أن يفقدوا خصوصيتهم الثقافية ورؤيتهم للمصير العربى المشترك فى ظل كونية طاغية وغاشية. عندئذ فقط، يستطيع العرب أن يخرجوا من «قوس الأزمات» ويدخلون «قوس النهضة».

# الفصل الثانى

## مدرسة الواقعية العربية

## الجديدة : حدود ها وآفاقها

## أولاً: فى الفرضيات والمفاهيم *

فى واحدةٍ من أكثر الصياغات علمية وأقلها ابتذالاً فى إطار موجة «الواقعية العربية الجديدة»، يقيم د. محمد السيد سعيد مقابلة بين «العقل الأيديولوجى» «والعقل العلمى» فى أعقاب حرب الخليج الأخيرة : «إذا كان هناك درس يعلو على كل دروس أزمة الخليج، فإنه يكون تحديدا ضرورة أن نطوى سريعًا صفحة «العقل الأيديولوجى» المغلق بكهوفه وسراديبه، وإنكاره الواقع فوق الأرض وتحت الشمس. وما هزم فى أزمة الخليج هو تحديداً هذا العقل أو اللاعقل» [1]، «وربما يكون البرود العاطفى أحد أشكال التحّيزات الكامنة فى الدعوة إلى «عقلٍ علمى» وبحث علمى للوقائع والاختيارات

* - فى الأصل محاضرة ألقيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية فى فندق الكارلتون فى بيروت بتاريخ ٧ أيار / مايو ١٩٩٣ ، ونشرح فى مجلة المستقبل العربى ، عدد يوليو ١٩٩٣ .

١ - محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى أزمة الخليج ، ص ٨ .

الحقـيقية» [٢] . ويرى د. سـعيد أن التحدى الأسـاسى الذى يواجهنا، هو كـيف : «نجعل التيار الأساسى من الفكر العربى يقبل تلقائيًا صياغة أطروحاته محررة من أسر الهوى الايديولوجى» [٣] .

ونموذج آخر للموجة الجديدة لكتابات مدرسة «الواقعية الجديدة» ، ماكتبة الدكتور سعد الدين إبراهيم، إذ يقول : «لعل ما حدث لجيوش صدام «المليونية» فى حرب الخليج هى التجسيم الدرامى لنظام عربى عاش فى زقاق التاريخ، وتمرس بطريقة حياتها، ثم خطر له أن يغامر بالخروج من الزقاق دون أن يدرك قواعد السير أو القيادة فى الطريق العام، ودون أن يفهم إشارات المرور .. لقد كانت جيوش الجهل تسبح فى الظلام» . ويضيف الكاتب : «يقبع سكان الزقاق (العرب) يمارسون اللعب أو العبث فى زقاقاتهم الأليفة لعدة سنوات أو عقود من الزمان إلى أن يظهر قائد أو مغامر جديد يكون قد نسى ما حدث لآخر مغامر قبله فيحاول الخروج من الزقاق ويقابل المصير نفسه. وذلك هو حالنا طوال المائتى سنة الأخيرة من محمد على ومروراً بأحمد عرابى وعبد الناصر وانتهاء بصدام حسين» .

خلاصة القول إنه من العبث التصدى للنظام الامبريالى أو الدولى الجديد بجبروته وتفوقه، فالكاتب لم يفرق بين محمد على وأحمد عرابى وعبد الناصر وصدام حسين ، فالكل فى رأية مغامرون لا يعرفون قواعد السير فى ظل نظام المرور العالمى .. وبمفهوم المخالفة ، يكون القادة الآخرون من

---

٢ - المصدر نفسه .

٣ - المصدر نفسه .

«ذوى الحصافة والكياسة » فى التاريخ العربى الحديث هم رمز الواقعية وقمة العقلانية .

وعلى صعيد آخر، سطّر قلم كاتب صحفى عربى فى عموده اليومى ما يلى : «لم يعد المواطن العربى يتمنى تلك الأمنيات القديمة، لقد سلم أمره لله وقرّر أن يكون بدون أمنيات وأن يعيش فقيراً على مستوى الأفكار والطموحات والآمال .

لقد تمنى وآمن وناضل وخاض المعارك الشرسة وصبر ثم ماذا كانت النتيجة.

كانت فى منتهى البؤس ! ضع الخريطة أمامك وتأمل فيها جيداً، فماذا ستجد ؟

هل ستجد غير ذلك العربى الخائف من يومه وغده ! إنه خائف حتى من نفسه وعلى نفسه ! .

إذن لا جدوى من كل تلك الأحلام والطموحات والآمال والحماس والإيمان والمناقشات والإصرار على الذهاب إلى زمن العروبة .

لقد ثبت أننا كنا على خطأ، وأننا كنا نخرف ونهدر أعمارنا وطاقتنا.

إن كل مدينة عربية تضحك الآن على من يحمل فوق ظهره عروبته وأحزانه وأحلامه .

ما أكثر المدن التى فجعتنى وصدمتنى وهزّمتنى وأيقظتنى على حقيقة مروعة !»(٤) .

---

٤ – أنظر : صالح الحاجة، « بطاقة » جريدة الصباح (التونسية) ، ٣ /٣ /١٩٩٢ .

تلك هى عيّنة متفاوتة المستوى لنوعية التفكير «الواقعى» العربى الجديد الذى يســود منطقتنا العربية هذه الأيـام. ويبـرر أنصار مدرسة «الواقعية الجديدة» فى الفكر والسياسة العربية مواقفهم على أنها لاتنبع من المفاضلة بين «السيء والجيد» .. بل بين «السيء والأسوأ» . ولكن دعونا ندقق ونتأمل بدرجة أكبر فى النهج الفكرى والسلوك السياسى لمدرسة «الواقعية الجديدة» لكى نتحقق من كون هذا النهج «واقعياً» حقاً، وما هى حدود تلك الرؤية الواقعية، وإلى أين تقود ؟

وبادئ ذى بدء يبدو لى أن هناك قدراً كبيراً من الالتباس حول عدد من الفرضيات والمفاهيم المرتبطة بما يسمّى مدرسة «الواقعية الجديدة» فى الفكـر والسياسة العربية التى بدأت تكتسب بعض الرواج فى أوساط دوائر صـنع القرار والمثقفين وعامة الشعب فى أعقاب حرب الخليج الأخيرة .

فلا بد لنا من أن نستوضح الفروق والفواصل المميزة بين «الواقعية» و «الراهنية» ، وما يمكن أن يطلق عليه مجازاً «الوقوعية» (٥) .

ويشير د. كلوفيس مقصود بهذا الصدد إلى الالتباس القائم بين «الواقعية» وما يسميه «الوقعية» إذ يفرّق مقصود بين واقعية «حقيقية» تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الواقع والمستجدات الدولية والإقليمية دون افتقاد «البوصلة» الهادية و «المرجعية القومية»، من ناحية، وبين واقعية «مزوّرة» تقوم على تهميش الذات والاستسلام للواقع والإعلان عن عجزنا الكامل عن ممارسة تقرير المصير (٦).

---

٥ – كلمة «الوقوعية» هى من صياغة الزميل جميل مطر، الخبير والمحلل السياسى المصرى.

٦ – أنظر : جريدة الحياة ، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٦/٥ .

ومن ناحية أخرى، يقع أنصار الواقعية الجديدة فى نوع من «الراهنية» التى لاتفرّق بين ما هو «آنى» أوما هو «ظرفى»، من ناحية، وبين ما هو «آتٍ» أو مستقبلى، من ناحية أخرى. ومعظم الكتابات تميل إلى القول إن مصير العالم قد حسم مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتى لآجال طويلة قادمة لصالح زعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن «هوامش الحركة التاريخية» المتاحة أمام العرب قد ضاقت نهائيًا، إن لم تكن قد تلاشت. ونسى هؤلاء أن التوازنات الراهنة للقوى على الصعيدين العالمى والإقليمى هى توازنات قلقة وغير مستقرة، وبلغة علم الاقتصاد هى توازنات «مؤقتة» (Temporary) و«غير مستقرة» (Unstable) .

ولا تغيب تلك الحقيقة عن دوائر التفكير الاستراتيجى فى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن الحديث عن «النظام الدولى» وكأنه نظام واضح المعالم، وله قواعد سلوك مستقرة هو قول ينفيه شلزنجر (James Schle-singer) - وزير الدفاع الأمريكى الأسبق - فى مقال نشر له حديثًا فى مجلة (Foreign Policy)، إذ يقول : «لقد صاغت إدارة بوش عبارة «النظام العالمى الجديد»، فإذا كانت تعنى أن النظام العالمى قد تغيّر بشدّة فهى سليمة تمامًا. أما إذا كانت تعنى أن نظامًا عالميًا جديدًا سيحلّ، يتسم باستقرار جديد، فهى طوباوية فى غير محلها. فالنظام العالمى فى المستقبل سيرتد إلى النظام العالمى الذى كان قائمًا قبل عام ١٩٣٩، وسوف يتسّم بسياسات القوة والمنافسات القومية والتوترات العرقية» (٧) .

---

٧ - انظر : James Schlesinger, "New Instabilities, New Priorities." **Foreign, Policy**, no 85 (Winter 1991 - 1992) .

ولعل حجم التوترات والصراعات التى نشأت فى أعقاب ماسمّى بنهاية «الحرب الباردة» و «نهاية التاريخ»، و «نهايةالأيديولوچيا» هما من الحّدة والعنف والاتساع فى بقاع عديدة من العالم، مما ينبّئ بأننا فى ظل عالم جديد «تحت التشكيل» ولم تستقر معالمه بعد ( Meta Stable) ، ومن حقنا أن يكون لنا دور، نحن العرب، فى تشكيل هذا العالم الجديد .. على الأقل لدرء المخاطر التى تحيط بالمستقبل العربى، إن لم تكن لنا القدرة على انتزاع أية مكاسب .

إن تشكيل صورة المستقبل وقواه الفاعلة وتوازناته الجديدة هى عملية دينامية ومستمرة، وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الارتكان إليها والاتكال عليها لفهم تطورات وتجليات المستقبل على الصعيدين العالمى والإقليمى، وقد سبق لروبرت جيتز (Robert Gates) المدير السابق للمخابرات المركزية فى عهد بوش أن شبّه الموقف بلعبة الشطرنج، وأن الشكل النهائى للمستقبل والتوازنات يتوقف على تحريك القطع بواسطة اللاعبين الأساسيين والمحتملين. ويوضح بريجنسكى بدوره أن الكثير حول معالم نظام « ما بعد الحرب الباردة » سوف يتوقف على الإجابة على عدد الأسئلة المحورية التى سوف يتحدد فى ضوئها مصير العالم الجديد:

١ - كيف ستحدد أوروبا نفسها ؟ وكيف ستكون شكل علاقاتها المستقبلية مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟

٢ - كيف سيصبح الشكل النهائى للتحوّلات الاقتصادية والسياسية فى روسيا ؟

٣ – كيف ستنظّم منطقة المحيط الهادى نفسها ؟ وتحديداً، هل ستنهض اليابان بدور بارز يتوافق مع قوتها الاقتصادية ؟ وما هو الموقف المحتمل للصين ؟

٤ – كيف سيتحقق السلام فى الشرق الأوسط ؟ (٨) .

وبالتالى هناك الإمكانية الفعلية والواقعية للانتقال من نظام دولى تقوده الولايات المتحدة بشكل منفرد إلى عالم متعدد الأقطاب، مكون من كتل قوية متنافسة. ويأتى التحدى الرئيسى للنظام الدولى المؤقت الذى نتج عن حرب الخليج وسقوط وتحلل الاتحاد السوفياتى من منطقة الشرق الأقصى والبا سفيك، إذ يشير الخبراء والمحللون الاستراتيجيون إلى أن الصين بحلول عام ٢٠٠٠ سوف تلحق بالولايات المتحدة والاتحاد الأوربى واليابان كواحدة من القوى الاقتصادية القيادية الكبرى من العالم. وأن كوريا (الموحّدة أو غير الموحّدة) يمكن أن تصبح قوة نووية، وأن الهند يمكن أن تكون قوة نووية وقوة مهيمنة فى جنوب آسيا (٩) .

ويستخلص بريجنسكى دون مواربة النتيجة الطبيعية لتحليله الواقعى، إذ يؤكد «ما لم تول أمريكا مزيداً من الاهتمام لأوجه الضعف الداخلى فيها، فإن نظاماً عالمياً جديداً مناوئاً قد يظهر فى مطلع القرن التالى، وإذا ما حدث ذلك فإن أوربا الموحّدة واليابان الدينامية اقتصادياً سيتوليان مسئوليات سياسية وعسكرية كبيرة» (١٠) .

---

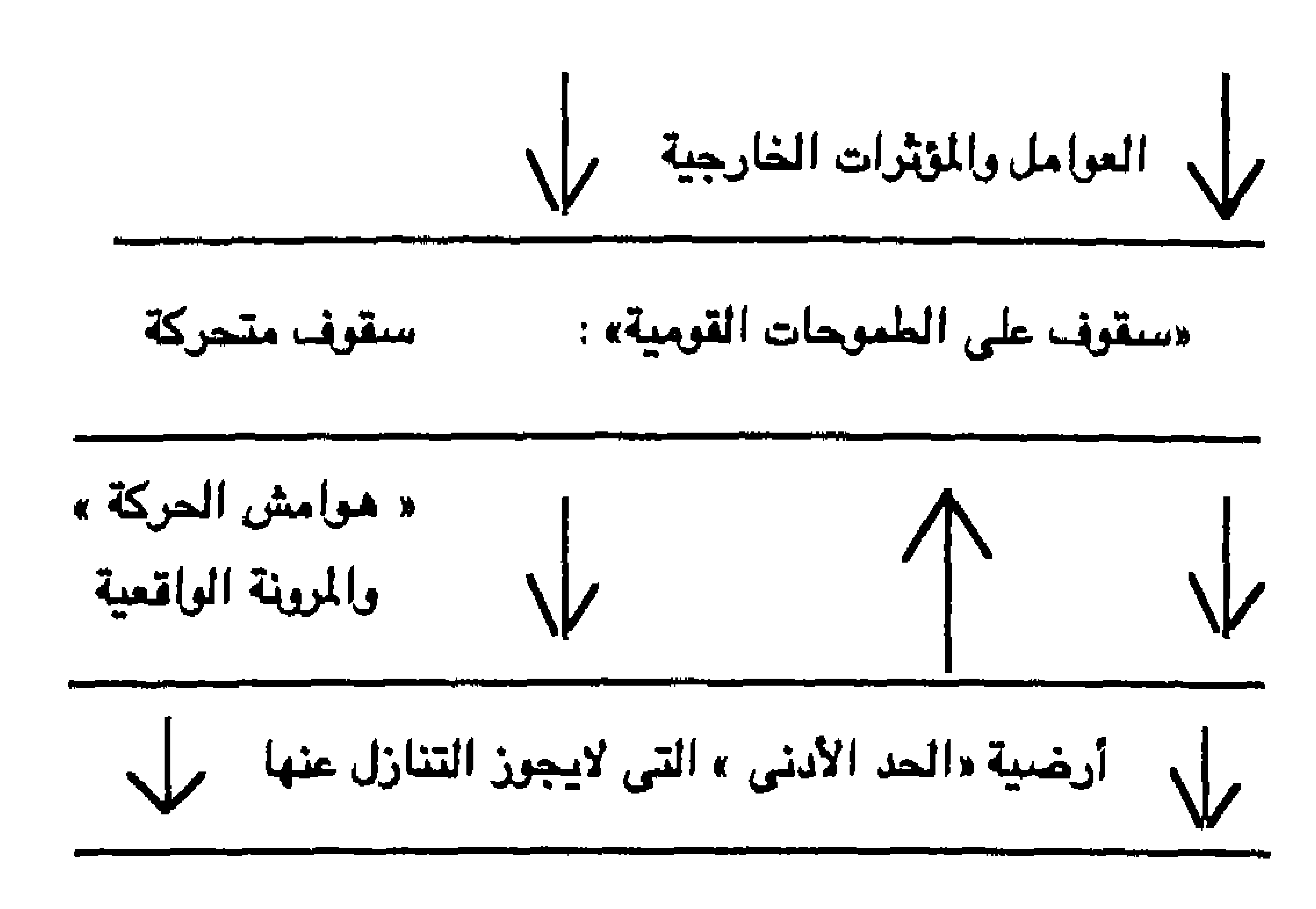
٨ – انظر : Zbigniew Brzezinski "Selective Global Commit memt" **Foreign Affairs**, vol . 70. no . 4 (Fall 1991) .

٩ – المصدر نفسه .

١٠ – المصدر نفسه .

ونأتى الآن إلى بيت القصيد : ما هو المطلوب منّا تحديداً، فى ظل الرؤية «الوقعية الجديدة» ؟ هل الأنحناء للعاصفة حتى تمر .. أم الانبطاح على الأرض تماماً لكى تدوسنا عربة النظام الدولى الجديد الجرّارة ؟

نعم تجاوز الزمن مرحلة الشعارات الجوفاء والحماسيات وموجة الطموح القومى الطوباوى الجامح (Unbounded idealism) التى سادت المنطقة العربية فى الخمسينيات والستينيات. وإذا كان المطلوب منا «واقعيًا» أن نحّدد «سقوفًا» متحركة لطموحاتنا القومية فى التحرر والوحدة والنهوض والعدل الاجتماعى فى هذا العالم المتوحش والجامح والمفتقد التوازن، فهل لنا، بالمقابل، أن نطالب بتحديد أرضية (Floor) تشكّل أرضية الحّد الأدنى للمرونة الواقعية التى تتمسك بمتطلبات الحد الأدنى من الوجود والنهوض العربى المشترك، حتى لا ننزلق إلى «الوقوعية» ذلك المنزلق الذى ليس له قرار (Bottomless Sink) . ويمكن لنا تصوير الحركة بين السقوف وأرضية الحد الأدنى على النحو التالى :


العوامل والمؤثرات الخارجية
«سقوف على الطموحات القومية» :
سقوف متحركة
« هوامش الحركة »
والمرونة الواقعية
أرضية «الحد الأدنى » التى لايجوز التنازل عنها
الانزلاق إلى « الوقوعية »

## ثانياً : هل نحن «عرب» .. أم شرق أوسطيون» ؟

تأرجح مفهوم «النظام الإقليمي» طوال التاريخ المعاصر منذ بداية القرن العشرين بين تصوّرين (١١) :

١ - تصوّر عربي يؤكد على «نظام إقليمي عربي»، يربط هذا النظام بعملية النهوض القومي، وبأن تحقيق «الوحدة القومية» للأمة العربية هي عملية معضده ومكملة لعملية الاستقلال القطرى .

٢ - تصوّر نظام إقليمي يرتكز إلى مفهوم «الشرق أوسطية»، وهو ليس مجرد مفهوم «جغرافى» بل «سياسى»، أراد الاستعمار من خلاله ربط المنطقة المسماة «شرق أوسطية» بقيادة الغرب أثناء الحرب الباردة، لمواجهة الاتحاد السوفياتي .

وبمزيد من التأمل نجد أن «التاريخ المعاصر للمنطقة ما هو فى النهاية سوى تاريخ الصراع بين هذين المشروعين» (١٢) .

ولقد شهدنا خلال الآونة الأخيرة، إحياءً متزايداً لمفهوم «الشرق أوسطية» فى العديدمن الكتابات السياسية والاقتصادية حول المنطقة العربية. إذ يشير الكاتب والمفكر المصرى لطفى الخولى فى مقال حديث إلى «العروبة أو القومية العربية تسجن نفسها وتقيدها سياسياً واقتصادياً وأمنياً إذا لم تنفتح بأسلوب واع محسوب الخطى مع كل ما فى إقليمها الشرق أوسطى من حضارات وثقافات وهويات وأسواق، وتتبادل معها المصالح والمنافع»(١٣) . ويدلل على ذلك بقوله : «إن مشاكل ندرة المياه فى

---

١١ - انظر : محمد سيد أحمد ، «القومية .. والشرق أوسطية» الأهرام - ١٩٩٣/٢ .

١٢ - المصدر نفسه .

١٣ - انظر : لطفى الخولى، «عرب ؟ نعم ولكن شرق أوسطيين أيضاً ! » الحياة ١٩٩٢/٥/٢٠ ، ص ١٣ .

إقليم الشرق الأوسط - على سبيل المثال - ونزع أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيماوية وبيولوجية التى انتشرت فى المنطقة وخفض التسلح التقليدى، ومواجهة التلوث البيئى من غير المتصور أن ينفرد النظام العربى وحده بحلها لأنها تتصل اتصالاً عضوياً بكل بلد فى إقليم الشرق الأوسط عربياً كان أو غير عربى، **بمعنى أن العربى هو أيضاً بحكم الجوار أو المصالح أو الثقافة شرق أوسطى فى الوقت نفسه»** (١٤) .

ويخلص من حديثه إلى القول : «ليست القضية «نظاماً عربياً» أو نظاماً إقليمياً شرق أوسطى» وإنما القضية هى فى هذا «و» ذاك معاً، من خلال قواعد وآليات محّددة تقوم على ممارسة مبدأ الاعتماد المتبادل » .

ولاشـك أن كل هذا الحديـث مرتبط بقرب حدوث تسويـة سياسيـة للصراع العربى - الإسرائيلى، إذ إن تصميم جدول أعمال وطبيعة موضوعات البحث المطروحة فى إطار المحادثات «متعددة الأطراف» تتمحور تحديداً حول عناصر بناء نظام « شرق أوسطى» للأمن والتعاون الاقتصادى تلعب فيه تركيا وإسرائيل وإيران أدواراً هامة وحاسمة .

ويرتبط بهذا التصور أن الصورة القادمة للوطن العربى هى مجموعة من الدوائر المتعددة والمستقلة التى يمكن أن تتقاطع مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية والتقانية (١٥) . وأن «السوق العربية» التى تقوم على

---

١٤ - المصدر نفسه. ( التشديد من عندنا )

١٥ - انظر : لطفى الخولى، «النظام العربى والنظام الشرق أوسطى : الموروث والرهن والآتى ،» الحياة ، ٢٠ / ٦ / ١٩٩٢ .

مصالح متبادلة ومتوازنة بين جميع الأطراف هى «البديل الواقعى، الممكن والضرورى للوحدة الطوباوية ومشروعاتها المغامرة» (١٦) · ويذهب بعض المحللين الغربيين إلى دفع هذا التصور إلى مداه بالقول إن وضع الوطن العربى فى المستقبل سوف يشابه وضع دول أمريكا اللاتينية «كمجموعة من البلدان التى يربطها لغة وثقافة مشتركة ودين واحد وتاريخ مشترك وشعور بوحدة المصير، ولكن دون أن يتم ترجمة ذلك فى شكل وحدة أو كيان سياسى مشترك» (١٧) .

وليس سراً أن فريقًا من الخبراء الأوربيين يعمل فى المفوضية الأوربية فى بروكسل على بلورة سيناريوهات التعاون الاقتصادى الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط، وفقًا للمفهوم «الشرق أوسطى» تلعب فيه اسرائيل وتركيا أدوارًا مركزية. ربما يساعد فى المستقبل على الاندماج بشكل موازٍ فى «الفضاء الاقتصادى» (Economic Space) المتوسطى الأوربى. ومن بين أهم الأفكار المطروحة ضمن هذه السيناريوهات «الشرق أوسطية» :

١ – إقامة تعاون اقتصادى ثلاثى بين الأردن والكيان الفلسطينى الوليد واسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادى القائم بين دول البنيلوكس الأوروبية الثلاث ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة (بلجيكا، هولندا، اللوكسمبورغ) .

---

١٦ – المصدر نفسه .

١٧ – انظر : Bernard Lewis. "Rethinking the Middle East." **Foreign Affairs** (Fall 1992) , p . 101

٢ – اقامة منطقة للتبادل التجارى الحر بين مصر وفلسطين واسرائيل والأردن ولبنان وسوريا فى حدود العام ٢٠١٠، وأن تقيم كل منها تبادلاً حراً مع أوروبا ومع غالبية دول حوض البحر الأبيض المتوسط فى مرحلة لاحقة.

٣ – إنشاء «سلطة مياه نهر الأردن» كسلطة مشتركة بين سوريا والأردن وفلسطين واسرائيل من أجل تحسين استغلال واقتسام المصادر المائية للنهر [١٨] .

وتعتبر «المفاوضات المتعددة الأطراف» هى الآلية الفعّالة لإنشاء مثل هذا النظام الشرق أوسطى» للأمن والتعاون الاقتصادى، الذى يهدف إلى إرساء الضمانات الموضوعية للعملية السلمية وضبط الصراعات والنزاعات فى المنطقة من خلال خلق شبكة من المصالح المتبادلة والترتيبات الأمنية المشتركة.

وكما هو معروف تغطى «المحادثات متعددة الأطراف» عدداً من المجالات الحيوية : المياه، البيئة، التنمية والتعاون الإقليمى، الأمن، والحدّ من التسلّح. وفى إطار هذه المحادثات يتم وضع تصورات للنظم الوظيفية (Sub - Systems) الجديدة التى سوف يتشكّل منها «نظام شرق أوسطى» جديد على حساب النظام العربى [١٩] . وتعتبر «لجنة التنمية والتعاون الاقتصادى»

---

١٨ – انظر : أوروبا تتصور التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط» الحياة، الملحق الاقتصادى، ١١ / ٣ / ١٩٩٣ .

١٩ – انظر : محمد السيد سعيد ، « هل يمكن إنشاء نظام للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط » الحياة ، الملحق الاقتصادى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٢ .

من أهم اللجان التخطيطية للنظام الشرق أوسطى الجديد فى إطار المحادثات متعددة الأطراف، إذ يتّم من خلال هذه اللجنة وضع مشاريع مستقبلية للربط بين بلدان المنظومة «الشرق أوسطية» الجديدة فى مجالات : شبكات الطرق والمواصلات، شبكات الكهرباء، التبادل التجارى، المشروعات السياحية المشتركة ، المشروعات الإنمائية، والعلم والتقانة. ويتم استبعاد إيـران فـى الوقـت الحـالى مـن هـذه المخططات التوجيهية «بينما يوجد دور قيادى ومهيمن لإسرائيل فى كل هذه المخططات والترتيبات. ولإعطاء فكرة مبدئية فقط عن تلك التصورات المستقبلية، تشير دراسة للمفوضية الأوروبية عـن تنميـة التبادل التجـارى فى إطار منطقـة حرة لتجارة تجمع مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، والكيان الفلسطينى،، واسرائيل، إلى أن الصادرات المجمّعة لتلك البلدان ستكون حوالى ٣٠ بليون دولار عام ٢٠١٠، تكون حصة اسرائيل منها ٥٠ بالمئة [٢٠] . وهناك دور مركزى آخر لتركيا فى مجال إدارة واقتسام الموارد المائية، حيث تتحكم تركيا بمنابع مياه الفرات ودجلة بعد إنشاء «سد أتاتورك» وغيره من السدود، ومن خلال مشروع «أنابيب المياه» الذى تقدمت به منذ مدة .

---

٢٠ - انظر : Eberhard Rhein , Future Cooperalion Belween the Mashrak Counlries and Israel in the Trade Field : Blue Print for the Early 21st Century ( Brussels. 1993. Under Press ) .

وبالتالى، فإن الإشكالية الجديدة المطروحة على العرب اليوم وغداً مع تحديات «الشرق أوسطية»، خاصة فى وقت «سوف تكون الأسوار المحيطة بالمنطقة العربية أسوار منخفضة بل قد تكون قد زيلت فى بعض المواقع : تركيا استباحت حدود وفضاء العراق فى المنطقة الكردية، وتقبض على صمامات مياة الفرات ودجلة. وايران تريد أن تلعب دوراً مركزياً فى إطار الترتيبات الأمنية الخاصة بمنطقة الخليج العربى على حساب نظام الأمن العربى الجماعى نحو ما تبين فى أعقاب إعلان دمشق. واسرائيل يتم التفاوض معها كدولة جوار» [٢١] .

ويرى بعض الكتّاب أن التداخل بين «المنطلق القومى العربى» و «الشرق أوسطية» لم يعد منه مفر، ويتمثّل التحدى فى أيهما أقدر على توظيف الآخر» [٢٢] ! . وإذا لم يعد هناك مفر من التعامل مع ترتيبات « شرق أوسطية » معينه، أو ليس هذا أدعى إلى التمسك بكافة أشكال وآليات ومؤسسات العمل العربى المشترك وإعطائها دفعة جديدة من الحياة والحيوية تحسبًا لكافة المخططات « الشرق أوسطية» القادمة، وحتى تكون هناك رؤية عربية لسبل الحفاظ على الهوية العربية من الزوال والنظام العربى من الاضمحلال؟ ! إذ إن هناك خطر أن تنوب «الوحدات القطرية» فى ترتيبات اقتصادية وأمنية وبيئية تتعامل مع البلدان العربية فرادى، وكوحدات

---

٢١ – انظر : جميل مطر ، « دعوة مستحيلة لتأسيس نظام عربى جديد » الحياة ، ٧ / ٥ / ١٩٩٢ .

٢٢ – انظر : سيد أحمد، « القومية » .. والشرق أوسطية » ، مرجع سبق ذكره

منفصلة، لايربطها ضابط ولا رابط. مطلوب إذن أن يتم تكثيف الجهود الفكرية والمؤسسية (الرسمية وغير الرسمية) لكى نشارك فى صنع مستقبلنا بدل أن يصبح «مقرر سلفًا» لآجال طويلة قادمة. مطلوب أن تتضافر الجهود لكى تضيق الفجوة المتزايدة بين «الوجدان العربى» الذى يرفض الكثير مما يجرى، وبين «العقل العربى الجديد» الذى ينظر إلى الأمور بواقعية مفرطة وأحيانًا مفرِّطة. ذلك هو التحدى الذى يواجهنا فى التسعينيات حتى لاندخل القرن الواحد والعشرين أسرى مخططات تعيد تركيب كيمياء البشر والموارد والعقل والوجدان فى وطننا العربى.

## الفصل الثالث

---

# « سوق شرق أوسطية « أم »
# نظام شرق أوسطى » ؟!

### ١ - مقدمات لابد منها:

منذ أن انطلقت الدعوة إلى «السوق الشرق أوسطية»، وما يسمى «باقتصاديات مرحلة السلام» والنبرة التفاؤلية وأحيانا التبشيرية، تغلب على العديد من الكتابات. وفى أحوال كثيرة، كان الضباب أسبق على الرؤية. ولقد تركزت الكتابات والسجالات خلال الفترة الاخيرة على قضية «السوق الشرق أوسطية» ومخاطرها ومحاذيرها، وكأنها الكل وليست الجزء فى إطار ترتيبات سياسية واستراتيچية أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً لمنطقة المشرق العربى. إذ أن المطروح حقا ليس «السوق الشرق أوسطية» وإنما نظام أشمل وأعم هو «النظام الشرق أوسطى الجديد،» بمكوناته السياسية والاقتصادية والاستراتيچية والثقافية. فإن غابت عنا هذه الحقيقة الأولية، غابت عنا حقائق أخرى هامة.. ونكون قد انهمكنا فى الحديث عن الجزئيات وأهملنا الكليات .

ويتبادر على الفور السؤال التالى : هل الترتيبات الشرق أوسطية

الجـديدة قدر محتوم ؟ نعم يتعامل البعض، من المفكرين والكتاب والساسة فـي بلادنا، مـع الترتيبات الشـرق أوسطية الجـديدة **وكأنهـا قــدر مكتـوب وقضـاء لايصـد ولا يـرد** ! بالطـبع، لا أحد ينكر أن هناك رسوماً هندسية لمعمار جديد لمنطقة الشـرق الأوسـط التى تشـمل مصر وإسرائيل وبلدان المشـرق العـربى، يعيـد صـياغة المقـومات الاقتصـادية والسياسيـة والمفاهيم الأمنية والركائـز الثقافيـة للنظام الإقليـمى العـربى الذى تبلـور غـداة الحـرب العـالمية الثانيـة. ولكن هـذه «العملية التاريخية» الجارية لرسم خريطة جديدة للمنطقة .. هل هى من صنعنا، أم مفروضة علينا قسرا ؟ وما هى الفرص المتاحة لبلورة موقف عربى موحد لتقليل الخسائر والمغارم فى الأجلين القصير والمتوسط ؟ تلك تساؤلات هامة ومصيرية، ولكن تظل الإجابات عنها باهتة أو معلقة، بل فى أحوال كثيرة .. نجد أن هذه التساؤلات غير مطروحة أصلا ! .

وإذا ما سلمنا بأن المفاوض العربى (والنظم العربية عموما) لاتملك سوى النذر اليسير من «أوراق التفاوض»، فإن أية مباراة حقيقية يكون لها حل يسميه علماء الرياضة *Mini - MAX* . بمعنى أنه، فى نهاية المباراة، يحصل الطرف الأقوى على أقصى ما يستطيع ويرتضى الطرف الأضعف بالحد الأدنى من مطالبه. وإذا كانت إسرائيل تعرف جيدا أقصى ما تريد، فهل يعرف العرب (مفاوضين وحكاماً ومفكرين وشعوباً) ماهو الحد الأدنى الذى يجب ألا يتم التنـازل عنه فى أية تسـوية قـادمـة فى كافـة الجبهات السيـاسيـة والاقتصـادية والثقافية ؟ ! .

وبالتالى، فليس هناك شىء اسمه «تقليل الخسائر» و «تعظيم المكاسب» فى آن واحد بالنسبة لأحد أطراف المباراة التفاوضية. ولكن يكون لأية مباراة حل «توازنى» يحقق أقصى مكاسب للطرف الأقوى مع احترام الحد الأدنى من مطالب وطموحات الطرف الأضعف. ولذا لابد من وجود حد أدنى من التكافؤ النسبى بين أطراف التفاوض (مع اختلاف درجات القوة) بما يسمح بالوصول إلى ما يسميه البعض. «حلا وسطًا للصراع»، وفق التعبير الدارج فى قاموس السياسة اليومية. أما إذا أنعدم التكافؤ (أو انعدمت أوراق المساومة)، فلا توجد «مباراة» أصلا، ولايبقى سوى القسر والإملاء من طرف على آخر .

إن عنصر الجدة الوحيد فى الصراع العربى – الإسرائيلى هو أنه أصبح كلا الطرفين مقتنعين إنهما غير قادرين على نفى الآخر نفيًا مطلقا بقوة السلاح، وإنه لابد من إدارة الصراع بأشكال أخرى : سياسية، واقتصادية، وثقافية. ولذا فإن القائلين «بانكسار» أو «انحسار» المشروع الصهيونى، إنما يتحدثون فقط عن انحسار الجانب العسكرى المطلق من المشروع الصهيونى إذا كانوا صادقى القول. وقد عبر شمعون بيريز – وزير خارجية إسرائيل – عن هذا التحول فى المشروع الصهيونى، وانعكاسات ذلك على مفهوم الأمن للدولة العبرية، فهو يشير إلى أنه «من المستحيل التفكير فقط فى الدفاع عن الحدود وإغفال ما يجرى فى الأماكن البعيدة. من غير المعقول أن يصلنا صاروخ من على بعد ألف كيلو متر، بينما نشغل أنفسنا برسم حدود على بعد ثلاثين كيلو مترا من مركز وجودنا . فالمطلوب

اليوم ليس حدودا قابلة للدفاع... بل أبعادا قابلة للدفاع . وبكلمات أخرى، علينا أن نبنى شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر فى شبكة العلاقات العسكرية المجردة» . هكذا تكلم شمعون بيريز مصمم هندسه «الشرق الأوسط الجديد» ، دون أن يلف أو يخفى شيئا فى التوجه الجديد للرؤية الإسرائيلية الجديدة لمفهوم الأمن .

إن تلك النظرة الأمنية الجديدة تقوم على توظيف شبكة ومنظوم جديدة من الترتيبات السياسية والاقتصادية «الشرق أوسطية الجديدة» لبناء تلك «الأبعاد» و«الأعماق» «الأمنية»، دون الاقتصار على المفهوم التقليدى والضيق للأمن القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية فقط. فلقد تجاوزت إسرائيل عقلية «الجيتو» و «الاقتصاد المحاصر» لكى تنتقل إلى مرحلة الهجوم الاقتصادى والسياسى على صعيد مجمل المنطقة العربية. وهى فى ذلك تحاول استخدام » اتفاق غزة - أريحا» كمدخل لهذه العملية الهجومية الواسعة، وتحويل «الكيان الفلسطينى الناشئ» إلى جسر للعبور للمنطقة العربية، وهذا هو «الثمن الحقيقى» للسلام الذى يطالبنا البعض بعدم مناقشة شروطه ومراميه وتداعياته وإلا اصبحنا حكما فى معسكر «الرافضين للسلام» ! .

ليس هناك من شك أنه من حق إسرائيل، وساستها ومفكريها، أن يحددوا رؤيتهم للمستقبل فى إطار ما يروجون له على أنه «الشرق الأوسط الجديد»، الذى يجد القارئ تحليلاً واضحاً وضافياً له فى كتاب شمعون

بيرين الذى صدر مؤخراً بهذا العنوان. ولكن أين نحن من تلك الرؤية الإسرائيلية التى تتبناها اليوم منظمات دولية وإقليمية هامة. هل نقتصر على إبداء بعض الملاحظات الفنية المحدودة، أو نقف عند مستوى كتابة بعض الهوامش الفرعية على الرسوم المعمارية والتصميمات العملاقة المطروحة اليوم على الساحة، أو نختلف فقط على مواقيت التنفيذ والتشغيل للمراحل المختلفة للنظام الشرق أوسطى الجديد ؟ أم نطرح رؤية كاملة بديلة تحافظ على الحد الأدنى من الحقوق والطموحات العربية، في إطار رؤية جديدة ؟ تلك هى بعض التساؤلات المصيرية التي تظل الأجوبة عليها حائرة، والأوراق مختلطة، والمفاهيم ملتبسة .

لكن نقطة البدء هى الإقرار بأن السلام الشامل والعادل لايقوم على القسر والإجبار والإملاء، وإنما ينهض على مفهوم «المصلحة المتبادلة» وفقا لإرادات حرة لأطراف متكافئة. فنحن العرب أصحاب حق، وبدوننا **لاينجح أى ترتيب أو تصميم من التصميمات الراهنة لأنها ليست قدرا مكتوبا، ولأن المستقبل ليس لوحا محفوظا يكشف عنه الستار.. بل هو «عملية دينامية» مستمرة لنا دور أساسى فى صياغتها وتحديد معالمها وفقا لرؤيتنا، حتى فى أكثر لحظاتنا ضعفا .**

كذلك، فإنه **ليس هناك مفهوماً واحداً أو وحيداً «للسلام»**، كما يحاول البعض أن يوهمنا. بل هناك مفاهيم متعددة وأشكال مختلفة لأية تسوية تعكس علاقات القوى، وغياب أو وجود الرؤى الاستراتيجية لأى

طرف من أطراف النزاع. فهناك أكثر من شكل من أشكال السلام، وفقا لمضمون «التسوية» التي يتم إبرامها .. وبالتالي فإن قبول أو رفض بعض ترتيبات «السلام» الراهن، إنما هو في الحقيقة قبول أو رفض لمفهوم «تسوية» من نوع معين ، وليس له علاقة بالمفهوم المطلق أو المجرد للسلام .

## ٢ - السلام وسيناريوهات المستقبل .

جاء في دراسة حديثة أعدتها المجالس القومية المتخصصة في مصر بعنوان : «الاستراتيجية المصرية في مواجهة تحديات السلام» :

«إن الزعم بأن السلام يعني السيادة الإسراتيجية لإسرائيل على المنطقة أو محو الهوية العربية أو فتح الباب أم الغزو الثقافي الصهيوني، أو التفوق الاقتصادي الكاسح على البلاد أو استلاب الثروة العربية. كل هذه المزاعم تعكس فقدان الثقة في الذات العربية، حيث أن اسرائيل ليست ذلك الغول والعملاق والعالم العربي ليس ذلك القزم الهزيل والحقيقة غير ذلك» (ص ٣) .

ومثل هذه الصياغة النموذجية لفريق من المفكرين والاقتصاديين في مصر وعدد من البلدان العربية، تطرح بدورها العديد من التساؤلات : ما هي الحقيقة إذن ؟ وهل تلك الحقيقة حقيقة «ساكنة» تتعلق بمعطيات اليوم أم حقيقة» دينامية «متعلقة بالتصورات والتوقعات والمخططات المستقبلية. وكيف لاتصبح إسرائيل ذلك «الغول والعملاق» وكيف لايتحول الوطن العربي (ككيان اقتصادي وسياسي) إلى قزم وكيان مهمش في المستقبل ؟ ! .

وحول «السيناريوهات المحتملة للمستقبل»، تشير الدراسة ذاتها إلى أربع سيناريوهات محتملة حول مستقبل المنطقة العربية فى مرحلة «مابعد السلام» على النحو التالى :

**السيناريو الأول** : «سيناريو الهيمنة الإسرائيلية» وترى الدراسة أن هذا السيناريو ضعيف الاحتمال جداً، «حيث أن حقائق التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسكان تبقى فى جانب البلدان العربية» .

**السيناريو الثانى** : «سيناريو العلاقات العادية» ، بمعنى أن تصبح إسرائيل دولة عادية فى المنطقة شأنها شأن أى دولة أخرى فى العالم. وتعترف الدراسة بأن احتمال هذا السيناريو ضعيف نظرا للتطلعات الخاصة لإسرائيل فى المنطقة والحساسيات النفسية والثقافية بين دول المنطقة .

**السيناريو الثالث** : «سيناريو النفع المتبادل»، بمعنى «أن يتحقق النفع المشترك لكل من البلاد العربية وإسرائيل نتيجة للسلام والتعاون المشترك بينهما». وتحدد الدراسة «النفع» الذى سوف يعود على البلدان العربية، وفقا لهذا السيناريو على النحو التالى [1] :

١ – توجيه جزء أكبر من موارد المنطقة العربية لأغراض التنمية على حساب نفقات الدفاع .

٢ – توسيع نطاق المنتجات العربية عن طريق التصدير إلى العالم الخارجى «**باستخدام البنية التصديرية المتاحة لإسرائيل**، وسوق المنتجات الإسرائيلية بفتح الأسواق العربية إليها» .

---

١ – المرجع نفسه ، ص ٢ .

٣ – تعميق التقدم التكنولوجى للمنطقة .

**السيناريو الرابع : «سيناريو الهيمنة العربية»**، بمعنى أن تتحول إسرائيل إلى دولة صغيرة غارقة فى «محيط عربى» ، وبالتالى يتم تحجيمها وتهميشها .

ومن الواضح أن «السيناريو الثالث» : «سيناريو النفع المتبادل» هو السيناريو الأساسى الذى تروج له الدراسة، باعتباره السيناريو الأكثر «واقعية» «والأكثر» «عقلانية» . ورغم ذلك تطالب الدراسة فى توصياتها «بألا تكون ترتيبات الشرق أوسط الجارية بديلا للعلاقات العربية – العربية أو على حسابها» [٢]. وهنا تكمن كل المعضله ؟ إذ لم يهتم أحد بدراسة وتحليل الإشكاليات بعيدة المدى المتعلقة بطبيعة التناقضات الحادة التى يمكن أن تنشأ بين ما يسمى «سيناريو النفع المتبادل» بين إسرائيل والبلدان العربية فى المجال الإقتصادى، من ناحية، وبين تقوية وتدعيم وتعزيز العلاقات والتشابكات الاقتصادية العربية – العربية، من ناحية أخرى. وكيف يمكن الحيوله دون أن يتحول «سيناريو النفع المتبادل» الذى يجرى التبشير به فى أكثر من مكان وموقع إلى إضعاف وتهميش للعلاقات والتشابكات الإقتصادية العربية – العربية ؟ ! .

ونحاول هنا تقديم رؤية متواضعة فى مجال توضيح المخاطر والمحاذير التي تلوح فى الأفق، تتجاوز الدعوات التبشيريه المتفائلة والمقولات التطمينية التى لاتطرح طبيعة التناقضات القادمة ولا تقدم رؤية لسبل

---

٢ – المرجع نفسه ، ص ٢٨ .

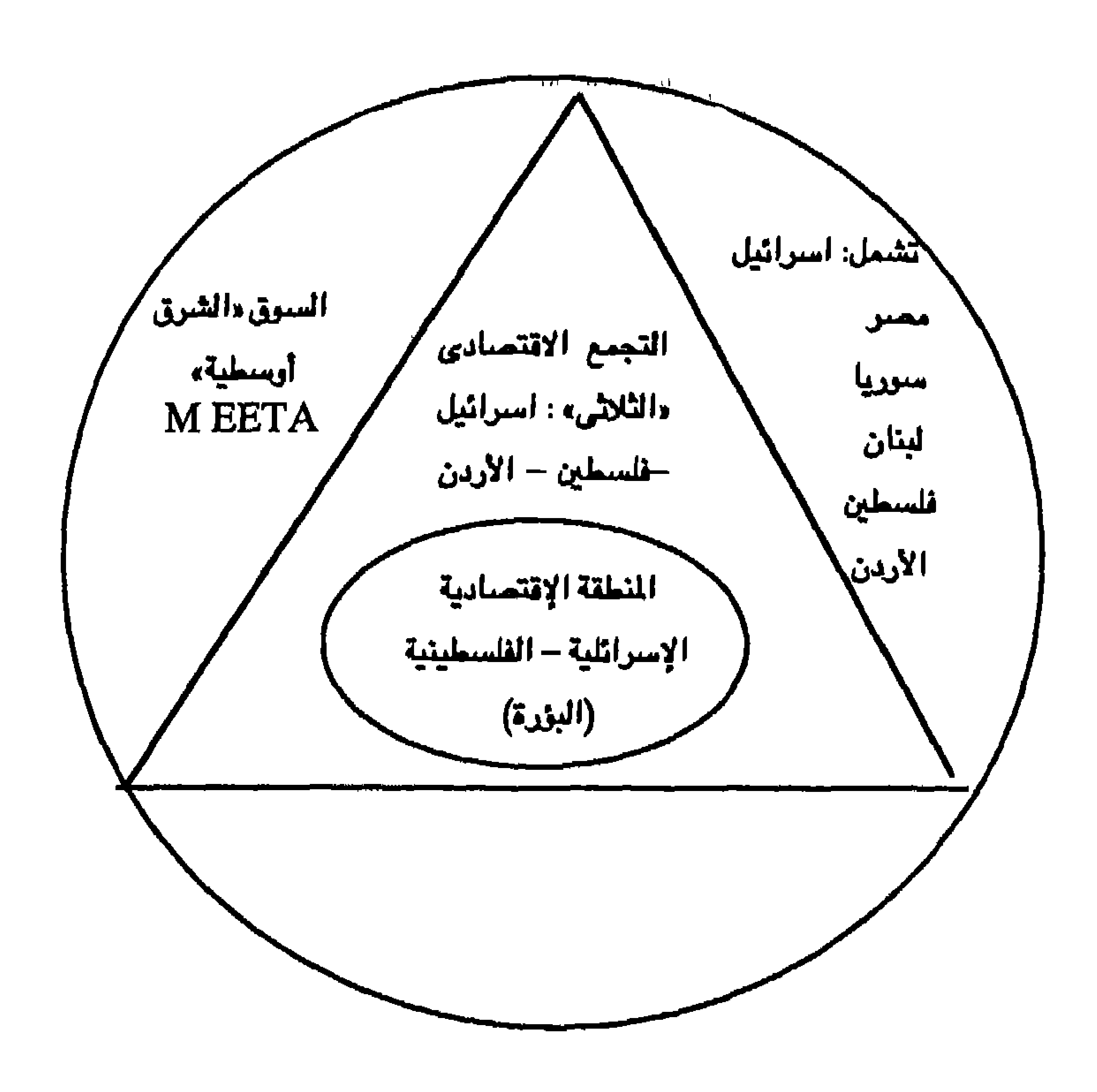
مواجهتها. «فما نيل المطالب بالتمنى .. ولكن تؤخذ الدنيا غلابا»، وهكذا فعل الإسرائيليون خلال فترة الأربعين عاما الماضية، ومازلوا يفعلون ! .

## ٣ - الرؤية الاقتصادية - الاستراتيجية الإسرائيلية لمرحلة «مابعد السلام»

تقوم الرؤية الاقتصادية - الاستراتيجية الإسرائيلية فى مرحلة «مابعد السلام» على محورين أساسيين هما :

### أولا : اختراق وتمزيق «المجال الاقتصادى العربى »

فرغم طابع التجزئة وهشاشة البنية الإنتاجية والتكاملية للفضاء الاقتصادى العربى، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية الهجومية فى مرحلة «اقتصاديات ما بعد السلام» تقوم على اختراق «المجال الاقتصادى العربى» وتقويض الإمكانات المستقبلية للتكامل الإقتصادى العربى. وهكذا فإن المخطط الإسرائيلى لمرحلة «مابعد السلام» ينهض على أن تصبح إسرائيل طرفا أصيلا وفاعلا، وجزءا أساسيا من النسيج الاقتصادى الجديد للمنطقة، من خلال عدد من المخططات الاستراتيجية، التى يجرى تمريرها كمشروعات إقليمية بريئة، وذات نفع اقتصادى «بحت»، وتتمثل تلك المخططات فيما يلى :




**الدوائر الاقتصادية الجديدة «المتداخلة»**
**فى منطقة « الشرق الأوسط »**

أ – تقسيم «المجال الاقتصادى العربى» إلى مناطق منعزلة ومفصولة عن بعضها باختراقات إسرائيلية من خلال مجموعة من المشروعات العربية – الإسرائيلية المشتركة تلعب فيها إسرائيل دوراً قيادياً وفاعلاً .

ب – تكريس كون «الاقتصاد الفلسطينى» عمقًا مكملاً للاقتصاد الإسرائيلى، ويفصم علاقاته الطبيعية مع المجال الاقتصادى العربى الذى يشكل «العمق الطبيعى له [٢] .

جـ – بناء تجمع اقتصادى ثلاثى بين إسرائيل والكيان الفلسطينى والأردن، على غرار نموذج بلدان «البنيلوكس»، وذلك فى محاولة للقفز فوق «العمق الاقتصادى العراقى» للأردن والتنسيق الاقتصادى مع سوريا، ليكون هذا «المثلث» بمثابة رأس حربة لمشروع الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على منطقة المشرق العربى والهلال الخصيب .

٦ – بناء علاقات اقتصادية ومالية «إسرائيلية – خليجية»، وعلاقات اقتصادية مالية «إسرائيلية – مغاربية»، تخترق شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية العربية – العربية (المشرقية – المغاربية والمشرقية – الخليجية)، وتحرفا عن مساراتها التقليدية، وذلك على نحو ما رأينا فى قمة الدار البيضاء المنعقدة فى أوائل نوفمبر ١٩٩٤ .

المطروح إذن هو توسيع وتعميق العلاقات الإقتصادية العربية اقتصاد

---

٢ – راجع : د . طاهر كنعان، جريدة الحياة ، ١٢ مايو ١٩٩٤ .

الدولة العبرية، الاقتصاد الإسرائيلي، وتقليص التشابكات والعلاقات الاقتصادية العربية - العربية، أو في أحسن الأحوال مرورها من خلال «الوسيط الإسرائيلي»، باعتبار أن الاقتصاد الإسرائيلي سوف يصبح محطة الضخ الاقتصادية الرئيسية في المنطقة : تجاريًا، وماليًا، وتكنولوجيًا. ويتم ذلك المخطط عبر مشروعات إقليمية (عابره للبلدان العربية تدخل فيه إسرائيل كطرف رئيسي) مثل مشروعات الطرق البرية السريعة، خطوط نقل النفط والغاز، المشروعات السياحية المشتركة وغيرها من مشروعات «الربط الإقليمي» . ولقد شبه الكاتب الصحفي صلاح الدين حافظ هذه العملية بعملية «زرع المستوطنات» في المجال الاقتصادي العربي، «تبدأ صغيرة تتسع وتبنى أمرًا وواقعًا جديدًا كل يوم» [٤]. فكافه المشروعات الثنائية والإقليمية المتعددة الأطراف التي تطرحها إسرائيل (على نحو ما جاء في الكتاب المقدم لمؤتمر الدار البيضاء) إنما هي جزء من منظومة استراتيجية متكاملة، لها أبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية .

**ثانيًا : تحول إسرائيل من الوكيل إلى الشريك للولايات المتحدة في الشرق الأوسط الجديد .**

إن المشروع الشرق الأوسطي الجديد هو مشروع استثمار سياسي واستراتيجيي إسرائيلي - أمريكي مشترك، يقوم على إحكام الهيمنة الامريكية - الإسرائيلية على المنطقة، وتهميش الدور الأوروبي والعربي. ولقد

---

٤ - راجع : صلاح الدين حافظ، «الشرق أوسطية» من التطبيع إلى الاندماج، الأهرام ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٤ .

كان مؤتمر الدار البيضاء بمثابة المؤتمر التأسيسى لتدشين هذا النظام الشرق أوسطى الجديد. فلقد تم من خلال هذا المؤتمر بناء شبكات وقنوات تجمع رجال الأعمال العرب والإسرائيليين والشركات الدولية المرتبطة بدوائر المال اليهودى العالمى، تتجاوز النظم والحكومات، كما تم وضع اللبنات الأولى للهيكل المؤسسى للنظام الشرق أوسطى الجديد : سكرتارية دائمة، لجنة تسيير *Steering Committee*، مجلس إقليمى للسياحة، غرفة تجارية إقليمية، مشروع للبنك الشرق أوسطى، ومجموعة للتخطيط والتفكير الاستراتيجى بقيادة مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى .

ولقد راود الحلم البعض فى مصر بأن مشروع الشرق الأوسط الجديد يمكن أن يكون مشروع **شراكة بين مصر وإسرئيل**، ولكن سرعان ما تبدد هذا الوهم فى مؤتمر الدار البيضاء، وتبين أن المشروع المطروح هو استثمار اقتصادى واستراتيجى إسرائيلى - أمريكى مشترك، وأن الأردن والمغرب قد تلعبان فيه دور الشريك الأصغر (*Junior Partners*)، بينما الهدف البعيد المدى هو عزل وتهميش وحصار دور مصر الإقليمى، حتى لاتستطيع أن تتجه لا مشرقا ولا مغربا .

**ما العمل ؟**

من «الثابت أنه لايوجد حد أدنى من الاستعداد العربى لهذه المرحلة الحرجة، لابمشروع موحد، ولاحتى بمشروعات قطرية» [٥] . فرغم وجود

---

٥ - راجع : **التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٣** . (الصادر عن مؤسسة الأهرام بالقاهرة : ١٩٩٤) ، ص ٢٢٩ .

العديد من الوثائق الاستراتيجيه الاسرائيلية الهامة عن «الشرق الأوسط الجديد» التى تحمل رؤية لمستقبل العلاقات الاقتصادية الإقليمية، لا توجد وثيقة عربية واحدة صادرة عن الجامعة العربية أو المنظمات العربية المتخصصة أو الدول العربية المعنية بالأمر : مصر، سوريا، الأردن تحمل رؤية عربية شاملة مقابلة حول كيف يواجه العرب تحدى الشرق أوسطية ؟

كذلك لا توجد حتى هذه اللحظة دراسة واحدة جادة تحوى حسابات جديدة للفرص والمخاطر لما يسمى «مكاسب السلام» ومشروعات الاندماج والتعاون الإقليمي الجديدة. كل ما نجده دعوة لعدم الانغلاق وضرورة اللحاق بقطار السلام السريع، دون أن نعرف أين الوجهة، والمستقر والمصير. وكأننا نسارع بركوب قطار يسير بنا نحو مصير مجهول « *A Journey to Unkown Destination*» .

ولذا فإن المطلوب من «أهل القبول والتبشير» أن يحددوا لنا : طبيعة الفرص الحقيقية لا «المتوهمة» ، ونوع المبادرات اللازمة لبناء موقف عربى تفاوضى يدافع عن الحد الأدنى من التكامل والتعاون الاقتصادى والسياسى العربى، قبل الهرولة !

إن مواجهة التحديات الجديدة بتعقيداتها وتداخلاتها الإقليمية والدولية، هى مهمة شاقة بطبيعتها يعجز عنها جهاز بعينه أو دولة عربية بمفردها. ولذا لابد من تضافر مبادرات ومجهودات فرق عمل على مستوى الأجهزة الرسمية المهتمة بقضايا الأمن القومى والمصير العربى، وكذا قيادات القوى السياسية والمنظمات المهنية والنقابية (بما فى ذلك

منظمات رجال الأعمال)، لأن الأمر أخطر من أن يترك لمناظرات فكرية تتعامل مع أشباح وأوهام، تدور حول نفسها وترضى غرور بعض المثقفين وقلما تخرج بإجابات صحيحة ومعمقة حول التساؤلات العملية والمصيرية التالية :

أ - ما هى أفضل الترتيبات الاقتصادية فيما بين البلدان العربية لمواجهة الرؤية الإسرائيلية للنظام الشرق أوسطى الجديد ؟ .

ب - ما هو تقييم منافع ومضاد مشروعات الربط الإقليمى المقترحة على البلدان العربية المعنية ؟ ونعطى كمثال لذلك، تأثيرات مشروع خط أنابيب البترول المقترح إنشاؤه ليربط بين رأس التنورة فى السعودية وميناء حيفا فى إسرائيل على دخل قناة السويس فى مصر، وعلى مستقبل وربحية خط سوميد ؟ كذلك ما هى تأثيرات تحويل مسارات «تجارة الترانزيت» القادمة للمنطقة العربية من ميناء بيروت إلى ميناء حيفا الأكثر كفاءة والأكبر طاقة ؟

تلك فقط عينة محدودة من التساؤلات الهامة حول مشروعات تمس شرايين الحياة الاقتصادية العربية فى الصميم، وتؤثر على المستقبل العربى بكل ملامحه. إنها تساؤلات ملحّة، ولكن تظل حائرة دون أن تجد إجابات واضحة لدى أجهزة صنع القرار فى البلدان المعينة أو لدى الأمانة العامة للشئون الاقتصادية للجامعة العربية، رغم التطورات المتلاحقة والمتسارعة التى تجرى من حولنا .

أخيراً نقول للمبشرين والمهرولين أن يتوقفوا عند واقعتين هامتين :

أ - كيف نفسر هذا التسريع الهائل للخطى فى جبهة التعاون الإقليمى والربط الاقتصادى، بمبادرات إسرائيلية - أمريكية ، فى

المفاوضات متعددة الأطراف وفى مؤتمر الدار البيضاء فى نوفمبر ١٩٩٤ ومؤتمر عمان المزمع عقدة فى أكتوبر ١٩٩٥، ما يقابلة من إبطاء شديد فى مجال تقدم المحادثات السياسية الفلسطينية والسورية واللبنانية، بل يرافقه كل يوم مزيد من الابتزاز السياسى والاغتصاب لمزيد من أراضى الضفة (٧٥٪) وتطور للاستيطان (اقتطاع الأرض، وتهويد البشر على ما تبقى). إن هذه العلاقة العكسية بين ما هو سياسى وبين ما هو اقتصادى تفصح عن المخطط الإسرائيلى الذى يطبق منذ مؤتمر مدريد، وهو : عدم التسليم بالحقوق السياسية المشروعة للعرب على الصعيد السياسى، مع إدخال العرب قسراً أو شبكة من العلاقات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية تحقق الهيمنة الإسرائيلية على مقدرات المنطقة العربية، قفزا فوق «الواقع السياسى» . فأى سلام ذلك الذى يقوم على بنية تعاون اقتصادى إقليمى يسبح فوق حقول من الألغام السياسية المتفجرة ؟ ويضع دوماً العربة الاقتصادية أمام الحصان السياسى ؟!

ب – كيف يصبح «تجار السلاح» السابقين هم «سماسرة السلام» الحاليين (عدنان خاشوقجى ويعقوب نمرودى). أليس فى ذلك موعظة وحكم لمن يعقلون ؟ ! إن «كعكة السلام» الموعودة سوف يأكلها هؤلاء السماسرة وحدهم كعمولة لتمرير المشروع الإسرائيلى – الأمريكى، فى الأجل القصير، أما الكعكة الكبرى » الموعودة فى المستقبل، فهى من نصيب إسرائيل وأمريكا .. الأطراف الأصيلة المستفيدة من نمط التسوية الراهنة .

مطلوب إذن من الساسة والمفكرين والجماهير العربية تحديد رؤية مستقبلية جادة وحاسمة بعيدا عن الأوهام التى يزرها سماسرة السلام ولمن لف لفهم، حتى لانقع أسرى «المفهوم المقاولاتى» للتاريخ ... وعندئذ لاينفع الندم ! .

# *الفصل الرابع*

---

## القواعد الجديدة « للسلوك الدولى »
## ونمط الصراعــــات القادمـــة

بيد أن تحذيرنا من «الواقعية المبتذلة» لا يعنى أننا يجب ألا نكون على بيّنة من القيود والمحاذير التى تفرضها قواعد السلوك الدولى الجديدة. ولعل أهم المبادئ التى تحكم السلوك الدولى بعد نهاية الحرب الباردة، والهيمنة المؤقتة للولايات المتحدة على النظام الدولى وعلى منظمة الأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة والمنظمات الدولية هو مبدأ «السيادة المنقوصة» (Doctrine of Truncated Soverignty). ولعل هذا المبدأ لم يتم الإعلان عنه بشكل رسمى وبصياغات واضحة ومقنّنة، ولكن تمت ممارسته بشكل واسع، وأحياناً بأسلوب فاضح، خلال السنوات الأخيرة. وهذا يشير بدوره إلى تغيير هام فى أسلوب أداء وسلوكيات النظام الدولى منذ منتصف الثمانينيات. وفى الحقيقة، توجد إشارات واضحة لتلك القضية فى الكتابات السياسية والاستراتيجية الحديثة. ففى المقال الذى سبق الإشارة إليه لبريجنسكى، المستشار السابق للأمن القومى فى عهد الرئيس كارتر، (المنشور فى مجلة Foreign Affairs، فى خريف عام ١٩٩١)، يشير إلى أن المجتمع الدولى يتعين عليه أن يسترشد بدرجة أقل بالمفاهيم التقليدية عن

السيادة (أى ما إذا كانت دولة ما تنتهك سيادة دول أخرى) ؟. فحسب قوله: «قد تنشأ أوضاع يصبح فيها التدخل الخارجى فى ما يبدو أنه من الأمور الداخلية لدولة ما أمرًا ضروريًا، وله ما يبرره من حيث النتائج المحتملة لأنشطة محلية سيكون لها بغير ذلك التدخل تداعيات وانعكاسات دولية».

وفى مقال هام لآخر لجون تشمبان (John Chipman)، مدير الدراسات فى المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن، (المنشور فى مجلة Survival فى ربيع عام ١٩٩٢)، يشير إلى أنه لم يعد فى الإمكان تجزئة الأمن إلى أنواع : قومية وإقليمية ودولية، وبالتالى تكون هناك فقط «سيادة محدودة» للدول فى إطار الحسابات الاستراتيجية الكلية. وفقًا لهذا المنطق، فإن الكاتب يرى أن «حقوق السيادة الوطنية» لا تحول دون التدخل الخارجى على غرار ما حدث فى مجال إنشاء «المنطقة الآمنة» للأكراد فى شمال العراق عام ١٩٩١. ويرافق ذلك التحول فى مفهوم «السيادة» تغير مماثل فى التخريجات الحديثة للقانون الدولى، إذ يشير الكاتب نفسه إلى أنه إذا كان القانون الدولى لايزال يحمى السيادة، فإن هذه السيادة هى «سيادة الشعب وليس سيادة العاهل» !

وهكذا، «ففى ظل القانون الدولى الحديث، يمكن أن تنتهك السيادة بصورة صارخة ولا هوادة فيها من قبل قوة محلية أو قوة خارجية على حد سواء». كذلك يمكن لقوة أجنبية القيام «بتنصيب زعيم ما» بادعاء أن ذلك يخدم مصالح الشعب الذى لا يستطيع التعبير عن رأيه، أو مغلوب على أمره!

وقد وجد هذا المبدأ تطبيقات صارخة له على الصعيدين العالمى والعربى. فعلى الصعيد الدولى، تم وضع هذا المبدأ موضع التطبيق فى غزو الولايات المتحدة غرانادا، واختطاف نورييغا الدكتاتور والحاكم السابق لبنما فى عقر داره بواسطة القوات المسلحة الأمريكية. وعلى صعيد منطقتنا العربية، فقد كانت إسرائيل سابقة دوما لتطبيق هذا المبدأ بإقامة «الحزام الأمنى» فى جنوب لبنان، واستمرارها فى انتهاك سيادة الدولة اللبنانية فى الجنوب ومنطقة البقاع. كذلك كان تدخل قوات الحلفاء لإقامة منطقة آمنة شمال خط عرض ٣٦ فى العراق وحظر الطيران العراقى جنوب خط عرض ٣٢، وبالتالى حصر سيادة «الدولة العراقية» بين خطى عرضى ٣٢ و٣٦ يشكل سابقة خطيرة فى مجال انتهاك «سيادة الدولة العراقية»، بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فى العراق.

كذلك هناك ربط متزايد فى قواعد السلوك الدولى الجديد بين «اعتبارات الأمن» وبين أساليب «الإدارة الاقتصادية»، وبالتالى تصبح صلاحيات بعض الدول فى انتهاج سياسة اقتصادية معينة (حمائية لمنتجاتها أو تحد من دور قوى السوق)، غير مقبول بالمعايير الدولية، ويجعلها عرضة للعزلة والحصار والعقاب الاقتصادى. بل إن جون تشيمان يشير فى مقاله السابق الذكر إلى أن «هناك اتجاهاً لاعتبار فرض القيود على التجارة بمثابة اعتداء على الأمن الاقتصادى من منظور دولى».

وهكذا فى ظل القواعد الجديدة للعبة تنتقل عناصر عدة من مقومات السيادة الوطنية فى مجال الاقتصاد من «الدولة» إلى المؤسسات الدولية التى تدير النظام الاقتصادى العالمى : صندوق النقد الدولى، البنك الدولى، منظمة

الجات أو منظمة التجارة العالمية (GATT) التى تحدد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التى يجب اتباعها بواسطة راسمى السياسة فى البلدان المختلفة دون أدنى مرونة أو تحريف.

ويرتبط بتلك السياسات أساليب إعادة جدولة مديونيات بلدان العالم الثالث وفقًا لمدى التزامها بقواعد السلوك السياسى الجديد، والالتزام بالسقوف الجديدة المفروضة على أشكال وأنماط التسلح (امتلاك الصواريخ الباليستية وتنمية القدرات العسكرية النووية)، من ناحية، وامتلاك القدرات التكنولوجية المتطورة للأغراض المدنية، من ناحية أخرى. ولعله لم يعد خافيًا على أحد وجود «نظم مراقبة» متقدمة لمراقبة التسلّح ومنع تسرب التكنولوجيات المتقدمة لبلدان العالم الثالث، وأن «نظم المراقبة» تلك ترتبط «بنظم للعقوبات» تتراوح من حظر الطيران الجوى كما حدث فى ليبيا، إلى حظر التصدير النفطى والحصار الاقتصادى الكامل كما حدث فى العراق، أو تجميد الأرصدة النقدية والمالية فى الخارج، كما حدث لإيران بعد الثورة، أو وقف المعونات وعدم منع قروض جديدة كما حدث للعديد من بلدان العالم الثالث، وذلك بهدف إيصال تلك البلدان إلى «نقطة الاختناق الاقتصادى»، وبالتالى الاستسلام الكامل لكل متطلبات «النظام الدولى الجديد».

والتكيّف مع متطلبات النظام الدولى الجديد، يجب ألا يقف عند أعتاب الأجهزة الحكومية ودوائر صناعة القرار، بل يجب أن يمتد ليصل إلى كافة مناحى الحياة اليومية الاقتصادية والثقافية والإعلامية لإعادة تشكيل العقل والوجدان العربى، لكى يلائم المفاهيم والممارسات الجديدة، ولكى يطرد من الأذهان تلك «المفاهيم البالية» مثل : الوطنية، السيادة، الحماية،

الاستقلال الوطنى الكامل. وبهذا الصدد يقول بريجنسكى فى مقاله السالف الذكر بصراحة ودون مواربة : وتتدعم الثورة فى السلوك، ليس فقط من جراء التفاعل المتنامى والتآلف الشخصى بين دوائر الصفوة الحاكمة... بل أيضاً من خلال تغيير عميق يحدث فى القيم العامة، أى عندما تصبح حتميات الاستهلاك (Consumption Imperatives) أكثر أهمية للمواطن العادى من تلك القيم المتعلقة بالأرض أو الأيديولوجيا»؛ أى باختصار، عندما تتم عملية فك التعبئة السياسية للمواطن وتحويلهم إلى «حيوانات استهلاكية» تم تدجينها.

## نمط التطورات والصراعات الإقليمية والعالمية القادمة

يحدّد نيكسون فى كتابه «الإمساك باللحظة السانحة» (١٩٩٢) أربعة بلدان مرشحة لتكون محور التحالف الاستراتيجى مع الغرب (والولايات المتحدة خاصة) فى العالم الإسلامى خلال حقبة التسعينيات وما بعدها، وهى :

١ – تركيا، ويعرّفها على أنها الجسر الجغرافى والثقافى الذى يربط العالمين الإسلامى والغربى.

٢ – باكستان، ويعرّفها على أنها الشريك الاستراتيجى الرئيسى الوحيد للولايات المتحدة فى المنطقة التى تقع بين تركيا واليابان.

٣ – مصر، التى يمثل سكانها ٣٥ بالمائة من سكان العالم العربى، وهى الدولة ذات الثقل التاريخى التى وقّعت معاهدة صلح مع إسرائيل.

٤ - اندونيسيا، باعتبارها رائدة فى العالم الإسلامى فى مجال إصلاحات السوق الحرة (١).

وبخصوص المغرب والسعودية، فيشير نيكسون إلى أنه بالرغم من العلاقات الودية والمصالح الاستراتيجية التى تربط بين الولايات المتحدة ونظم هذين البلدين، فإن هاتين الدولتين : «تفتقران إلى الثقل السياسى الذى يمكنهما من توجيه تطور العالم الإسلامى فى هذا الاتجاه أو ذاك».

ويؤكد نيكسون على أن المصلحتين الملحتين للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط هما : **ضمان إمدادات النفط، وحماية أمن إسرائيل** (٢).

ويشير نيكسون إلى أن الظروف الحالية تمثل أفضل الظروف التى أتيحت لإسرائيل لعقد صفقة سلام منذ أربعة وأربعين عامًا هى كل عمر «الدولة العبرية». ولهذا فإنه يؤكد أن اللحظة الحالية هى «أنسب لحظة

---

١ - انظر :
Richard **Nixon, Seize the Moment** (New York : Simon and Schuster, 1992), chap. 5 : "The Muslim World".

٢ - بصدد حماية أمن إسرائيل، يشير نيكسون إلى اجتماع مع قادة الكونغرس ومجلس الشيوخ أثناء حرب تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٩٣، حيث كان سير المعركة فى الجولات الأولى من القتال فى غير صالح إسرائيل. وعندما سأل عضو فى الكونغرس عما إذا كانت الولايات المتحدة ستتخذ إجراءات ؟ أجاب نيكسون بصفة قاطعة : «إنه لن يسمح كرئيس أمريكى بتاتًا بهزيمة إسرائيل»، وأصدر عقب ذلك أوامر لإقامة جسر جوى مكثّف للحيلولة دون هزيمة إسرائيل.

مواتيـــة» لإســرائيل : فالعـراق بلـد مهـزوم ومحــاصر اقتصاديًا بالمقاطعة والتعويضات، وسوريا فقدت حليفها الاستراتيجي ومورد السلاح الرئيسي؛ (الاتحاد السوفيتي)، ومنظمة التحرير محاصرة ومشتتة جغرافيًا، وفقدت جانبًا هامًا من مصادر تمويلها، والأردن محصور بين شقي السندان، الضغوط الغربية والاتجاهات الإسلامية والراديكالية في الشارع.

ومـن نـاحية أخرى، يشير برنـارد لـويس إلى أن هـدف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية (وفي منطقة الشرق الأوسط عمومًا) هو منع ظهور أية قوة إقليمية (بخلاف إسرائيل بالطبع) تسيطر على مقدرات المنطقة، وبالتالي تفرض نوعًا من السيطرة الاحتكارية على بترول الشرق الأوسط [٣]. والقضية الثانية التي تحرص عليها السياسة الأمريكية - وفقًا لبرنارد لويس - هي منع «التعددية النووية» في المنطقة، أو على الأقل تأجيل ظهور قوى نووية، بخلال إسرائيل لأطول فترة زمنية ممكنة [٤]. ويعتبر العراق وإيران مما يسمى «بلدان العتبة» (Thresh - Hold countries)، وهي الدول التي يمكنها صنع القنبلة الذرية في غضون سنوات قليلة. والقضية الثالثة أن علاقة التحالف القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي ليست مجرد علاقة «تحالف استراتيجي»، بل هي «علاقة عاطفية أو أيديولوجية» (ideological or sentimental) [٥]، إذ

---

٣ - B. Lewis. "Rethinking the Middle East", pp. 111 - 112.

٤ - المصدر نفسه، ص ١١٣.

٥ - المصدر نفسه.

**ترى الولايات المتحدة فى إسرائيل امتداداً لمؤسساتها وقيمها وأسلوب حياتها فى قلب المنطقة العربية (٦).**

تلك هى الثوابت التى تحكم السياسية الأمريكية، التى لا تتغير بتغير أو تعاقب الإدارات الجمهورية أو الديمقراطية، مهما كانت الأوهام التى يتم ترويجها من وقت إلى آخر. كما أن تلك «الثوابت» هى التى تحدد بدورها **الخطوط الحمراء** التى يجب عدم تجاوزها من جانب أى طرف عربى، وتفسّر لماذا تم ضرب **نظام عبد الناصر** فى ١٩٦٧، **ونظام صدام حسين** فى ١٩٩١ (مهما كانت الحماقات) وهناك تهديد بضرب سوريا فى المستقبل القريب إذا تجاوزت بعض تلك الخطوط الحمر.

ولكنه فى ظل خريطة التطورات وأنماط الصراعات المستقبلية، التى تتسم بدرجة عالية من «السيولة التاريخية»، ما هو دور العرب فى ذلك «التاريخ الجديد» الذى يجرى رسم خطوطه بواسطة مهندسين غير عرب على حد تعبير غسان سلامة (٧). ذلك هو السؤال المركزى الذى يجب أن نجيب عنه بكل وضوح وحزم، ودون إبطاء، حتى نتحسس خطانا المستقبلية لمنع بناء نظام «شرق أوسطى» جديد على رفات النظام العربى والوجود العربى. إذ إننا نعيش مرحلة من التخطيط وإعادة التقسيم ورسم خرائط الشعوب والدول والكيانات، أشبه ما تكون باتفاقية سايكس - بيكو التى تم توقيعها فى التاسع من آذار / مارس ١٩١٦، حيث تم بناء هندسة جغرافية

---

٦ - المصدر نفسه ص ١١٤.

٧ - انظر : الشروق (٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢).

سياسية جديدة للمنطقة فى ظل هيمنة أجنبية جديدة، حيث نصّت تلك الاتفاقية على إعطاء الأفضلية لفرنسا وبريطانيا (كل فى منطقة نفوذه) فى المشاريع والقروض، وكذا الانفراد بتزويد «منطقة النفوذ» بالمستشارين والموظفين الأجانب. وسوف تحل الولايات المتحدة وإسرائيل محل اللاعبين الأساسيين فى مرحلة «سايكس – بيكو» (بريطانيا وفرنسا)، مع مراعاة فروق التوقيت وظروف العصر.

ولكن رغم كل الظروف المتردية للوطن العربى فى هذه اللحظة التاريخية التى نعيشها، فإن الغرب الأمبريالى وإسرائيل لا يطمئنان تماماً لمقولة «موت القومية العربية» التى بشّر بها فؤاد عجمى ومن لفّ لفّه. إذ جاء فى دراسة لفريق من الباحثين الاستراتيجيين الأمريكيين عن «دروس حرب الخليج» : «أنه يجب على الولايات المتحدة أن تحاذر من إحياء ما قلصته حرب الخليج – وهو الإيمان بقومية عربية – فمن شأن إحياء أسطورة وجود قضية عربية شاملة أن يؤدى إلى تآكل قدرة الولايات المتحدة على لعب دور الموازن فى المنطقة» [٨].

ويضيف كاتبو الدراسة (أو التقرير) «إن الرمال التى بُنى عليها نظام التحالف فى حرب الخليج هى رمال رخوة، لأنها لا تصلح أساساً لبنية أمنية إقليمية جديدة، إذ تستبعد أقوى دولتين على امتداد ساحل الخليج العربى : إيران والعراق». [٩]. إذ إن التدابير الأمنية التى لا تشمل إيران والعراق

---

٨ – انظر :

B. Inman, "Lessons from the Gulf War", **Washington Quarterly**, vol. 15, no. 1 (Winter 1992).

٩ – المصدر نفسه.

ستضعف ويصيبها الوهن إذا قلّصت الولايات المتحدة دورها، وهذا يستدعى أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للذهاب للحرب ثانية لحفظ التوازن» [10]. ويتساءل كاتبو التقرير «هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية لعب هذا الدور ؟ ». وتجىء الإجابة عن هذا «بأن حكم التاريخ ليس متفائلا !» [11].

كذلك لا يصل برنارد لويس (وهو من غلاة المفكرين الغربيين المناصرين للصهيونية) إلى حد الحديث عن موت حركة القومية العربية، وإنما يلاحظ فقط انحسار واحتجاب موجتها فى الوقت الحاضر، وتحلّل العالم العربى كوحدة سياسية متماسكة [12]. ويؤرخ لذلك منذ غزو إسرائيل لبيروت عام ١٩٨٢.

وهكذا فإن مهمة الدفاع اليوم عن العروبة كهوية قومية جامعة وكإطار للنهوض والتقدم، هو دفاع عن الوحدة التاريخية والجغرافية للمنطقة العربية ومنع تفتيتها وذوبانها فى نظم إقليمية أوسع، تصبح مهمة أكثر إلحاحًا من أى وقت مضى . ولعل قارئ وقائع المؤتمر العربى الأول

---

١٠ - المصدر نفسه.

١١ - المصدر نفسه.

١٢ - «من التهور القول إن فكرة الوحدة العربية قد اندثرت ، لأن كثيراً من المقوّمات التى أدت إلى ظهورها ما زالت موجودة ، ولكن كمسألة سياسية حالية وفى المستقبل المنظور فإنها لا تعتبر قوة سياسية » . انظر : Lewis, "Rethinking the Middle East," p. 101.

المنعقد فى باريس عام ١٩١٣، يجد أن الشعار المرفوع فى هذا المؤتمر هو : الصمود فى وجه الاحتلال والاضمحلال [١٣]. وأتوقف هنا كثيرًا عند الصمود فى وجه الاضمحلال، لأن هذا هو بالضبط ما نواجهه الآن، وأضعف الإيمان هو أن نوقف ذلك التدهور والاضمحلال والتحجيم لقدرات الأمة العربية.

---

١٣ - انظر منح الصلح ، « العروبة فكرة المستقبل .. أم من بقايا الماضى ؟» الهلال (تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٢)، ص ١٣٥ .

# خاتمة

---

## من أجل وطنا عربيا «فاعلا»

## وليس «مفعولا به»!

تقوم المخططات الراهنة لتفكيك وتفتيت الوطن العربى على ركيزتين أساسيتين :

١ - دفع عملية «اللبننة» داخل القطر الواحد إلى أقصى مدى ممكن.

٢ - خلق سلسلة من التناقضات والتناحرات القطرية لضرب «الفكرة العربية» فى صميمها، ناهيك عن مسيرة «الوحدة العربية».

ولعلنا نلاحظ أن عملية «اللبننة» وتفتيت الوحدة الوطنية وإضعاف «السلطة المركزية» داخل القطر الواحد. وإذكاء نيران التناقضات الطائفية والإثنية والقبلية والعشائرية والمناطقية، قد تصاعدت خلال السنوات الأخيرة فى العديد من الأقطار العربية، وإن اختلفت الدرجة أو الحده، ويأتى على رأس تلك البلدان : العراق، السودان، الجزائر، اليمن، ومصر مؤخراً.

وعلى صعيد آخر، نجد أن التناقضات والتناحرات القطرية قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة (وليس بالضرورة نتيجة ما ترتب على غزو العراق للكويت). إذ تم استغلال «الأحداث الظرفية» و«الحساسيات القطرية» ببراعة لتفكيك بنيان التضامن العربى وتفكيك «النظام العربى» من أساسه. فنحن

نشهد حدّة التناقضات السورية – العراقية، وحدّة التناحر بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجى، وبين مصر والسودان. ويلاحظ أن دفع تلك التناقضات إلى مداها. فى هذا التوقيت بالذات ليس مصادفة أو عملية بريئة، بل هو يضرب مفهوم «الأمن القومى العربى» فى أعماقه. إذ إن فك الارتباط السياسى والأمنى بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجى، يفتح الباب على مصراعيه أمام هيمنة وتقوية نفوذ القوى الأجنبية فى الترتيبات الأمنية لبلدان الخليج العربى. كما أن استمرار الصراع والتناحر بين سوريا والعراق يؤدى إلى ضرب «الجبهة الشرقية» عن طريق فصم عرى الوحدة والتضامن بين أهم قوتين فاعلتين فى المشرق العربى : سوريا والعراق. وبالمثل، فإن دفع التناقضات بين مصر والسودان إلى هذا الحد غير المسبوق، هو ضرب لأحد مقومات الأمن العربى وتهديد لوحدة وادى النيل.

ويرتبط بهذه العملية إعادة تعريف «المصلحة الوطنية» (National Interest)، بحيث تصبح مطابقة «للمصلحة القطرية» (Individual Country Interest)، من خلال منظور ضيق لا يرتبط بالضرورة بالإطار العربى الأوسع والمصالح القومية العليا. بل إنه فى بعض الأحيان، تم إعادة تعريف «المصلحة الوطنية» لدى بعض الدوائر الحاكمة على أساس أن «المصلحة القطرية» يمكن أن تنهض على ضعف وتقويض الإمكانات المستقبلية لقطر عربى آخر، يجرى عادة تعريفه على أنه «منافس» أو مُهدّد للأمن والمصالح الخاصة بتلك الدولة القطرية.

وهذا منحى خطير فى التفكير - يجرى ترويجه إعلاميًا بضراوة [1] - حيث يجرى تغليب المصالح وما يتصوره البعض «مكاسب آنية» مقابل «الخسائر الجماعية» (Collective Losses) التى سوف تلحق بمصير الوطن العربى : أمنه، إنمائه، ونهضته. حيث إن «المصلحة القومية العربية» ليست مجرد الجمع الحسابى للمصالح القطرية المتناحرة، بل هى التفاعل والتكامل بينها من خلال علاقات التغذية المتبادلة، فى عالم جديد يتكتل ويتّحد.

قد تكون لبعض «المشاعر القطرية» ما يبررها على المستوى الظرفى نتيجة نهج الممارسات الخاطئة من نظم وأطراف عربية متنفّذة هنا وهناك، ولكن أخطر ما يهدّد وطننا العربى هو أن تتعمق تلك المشاعر - وليدة الحساسيات الظرفية - وأن يجرى توظيفها بشكل واعٍ ومنظم لتقويض «الفكرة العربية» و«الهوية العربية» من أساسها، وحتى يجرى اصطيادنا فرادى قطراً بعد قطر، لكى يتم دمجنا فى «النظام الشرق أوسطى الجديد»، وحيث قدراتنا على المساومة التاريخية الجماعية تقترب من الصفر.

لقد سبق لبعض المنظّرين (فؤاد عجمى، مثلا) أن تنبأ «بموت القومية العربية» فى أعقاب هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧، بيد أن حركة الشارع

---

١ - لعل النموذج الصارخ لذلك فى حالة العراق والكويت، ما جاء فى افتتاحية جريدة الأنباء الكويتية «نقول للعراق ولشعبه كله لا لنظامه - الحالى والمستقبلى - أنتم أسفل السافلين. فاللهم سلّط على العراق غضبك واللهم لا تُبقى فيها حجراً على حجر». انظر : الأنباء، ١٨/ ١/ ١٩٩٣.

العربى العفوية أثناء حرب الخليج فى البلدان العربية المشرقية والمغاربية على هذا النحو الحماسى والعاطفى الهائل لم تكن تأييداً لاجتياح العراق للكويت، بل استجابة لحدس تاريخى صحيح : الصمود والتصدى للقوى الأجنبية الأطلنطية التى تريد استعادة السيطرة على مقدرات الوطن العربى والصلف العسكرى الإسرائيلى، والغرور والتعالى المالى لبعض النظم الخليجية. وعلينا أن نبنى على تلك الطاقة الجماهيرية الهائلة التى تنادى بـ «الصمود والتصدى»، ولا تتنازل عن هويتها وطموحاتها القومية[٢] رغم تكاثر الهزائم والنكبات - لكى نؤسس واقعية عربية جديدة... واقعية غير مزوّرة وغير متهافتة كالتى يدعو إليها البعض.

ليس مطلوباً على وجه القطع «القفز فوق الواقع»، بكل تعقيداته وتضاريسه وخصوصياته، على النحو المثالى والحماسى الذى كان سائداً فى الشارع العربى فى الخمسينيات وأوائل الستينيات. حيث كان الحديث عن «الوحدة الفيدرالية» فى مقابل «الوحدة الإندماجية» نوعاً من الكفر والنكوص عن الخط القومى والوحدوى السليم. مطلوب بحق أن نتعامل مع الواقع مهما كان أليماً أو مفروضاً علينا، ولكن ليس مطلوباً منا أن نرضخ له تماماً

---

٢ - نقلت جريدة الصباح التونسية عن مراسلها فى الجزائر أن خبازى مدينة الشقفة الواقعة فى ولاية جيجل (على بعد ٤٠٠ كلم شرق العاصمة الجزائرية) صنعوا صنفاً جديداً من الخبز سمّوه «سكود» يبلغ من الطول نحو متر (نسبة إلى صواريخ سكود التى أطلقها العراق)، وتلقى رواجاً كبيراً لدى المستهلكين، ولاسيما خلال شهر رمضان. راجع: جريدة الصباح، ١٧/ ٣/ ١٩٩٢.

ونتمرغ في وحله، بل يجب أن يستمر النضال من أجل منع استمرار تكريسه، وبالتالى تغييره نحو الأفضل دائمًا. ولعل لغة نظرية البرمجة (Programming Theory) قد علمتنا أنه إذا كان «حيّز الإمكان» (Feasibility Area)، محدود للغاية نتيجة تكاثر القيود والارتهانات (Constraints)، فإنه من الممكن دائمًا العمل على زحزحة تلك القيود (بل كسر بعضها) لتوسيع رقعة الحركة وحيّز الإمكان. وتلك عملية دينامية دائمة ومتجدّدة يلعب فيها العمل الدؤوب والمخلص للشعوب والقيادات الأمينة والمثابرة دورًا تاريخيًا مهمًا.

نعم، النضال في التسعينيات من هذا القرن أصبح نضالا قاسيًا وغير متكافئ في مواجهة هذا الحشد الهائل من القوى المعادية والمحاصرة لحركة التحرر والنهوض والتوحّد العربى، ولا سيما في غياب حليف دولى كبير على الصعيد الاستراتيجى (مثل الاتحاد السوفياتى سابقًا)، ولكن ذلك يجب ألا يثنينا عن تأكيد الهوية والوجود العربى الفاعل في عالم متغير. ولكن المشكلة تكمن في الوضع غير الصحي الذى نعيشه، والذى شخّصه د. كلوفيس مقصود ببراعة على النحو التالى : «إن هذه الحالة التى نجد أنفسنا فيها هى حصيلة تراكمات سابقة جعلت الجسم السياسى العربى يتآكل، فيفقد المناعة ويجعله اتكاليًا، حاصرًا طموحه بتقليص الخسائر وسدّ الثغرات، تاركًا للغير صناعة التاريخ. وإذا كان لابد من النفاذ إلى أسباب هذا الانحدار، وبالتالى هذا الترهل في الجسم السياسى العربى، فلأنه ومنذ مدة، فقد الاستشعار بوحدة المصير العربى... أى انتماءه وهويته، وبالتالى الأرضية القومية التى تأسس عليها، فلم تعد له بوصلة توجّه، أو مرجعية

**تضبطه. وهكذا وجدنا الخطاب العربى يتأرجح بين نخب متسلطة تمعن فى التنازل تحت ستار «الواقعية»، وبين قيادات يفرزها الإحباط، تحترف المزايدة» (٣).**

وفى ضوء هذا يطالب كلوفيس مقصود بأهمية «أن تحصل عملية تلاقح بين «الواقعيين العرب» و«الغاضبين العرب» (٤) حتى يخرج الخطاب العربى الجديد متخلصاً من الوقوعية والمزايدة فى آن واحد ليرقى إلى مستوى التحديات التى يواجهها الوطن العربى.

* * *

وفى ضوء تلك التحديات التى يواجهها العرب فى تلك اللحظة العصيبة من تاريخهم، وهى تحديات من طراز فريد، أرى أن تأسيس واقعية عربية جديدة حقيقية، «غير مزوّرة» و«غير مفرِطة»، تقوم على عدد من المحاور الاستراتيجية التى تحكم التحركات المستقبلية فى خضم عملية ملاحية صعبة وعسيرة فى بحار متلاطمة الأمواج، أوجزها فيما يلى :

١ - إعادة بناء الخط الاستراتيجى الذى يربط بين القاهرة - دمشق - بغداد، مهما كانت الحساسيات التاريخية والحسابات قصيرة الأجل، لأنه يمثل خط الحياة والمنعة للأمة العربية... فى عملية المواجهة التاريخية المستمرة ضد غدر الزمان وتحديات المستقبل .

---

٣ - انظر : كلوفيس مقصود، «التباس بين الواقعية والوقعية» ، الحياة، ٥/ ٦/ ١٩٩٣ (التشديد من عندنا).

٤ - المصدر نفسه.

٢ - تدعيم الوحدة الوطنية داخل كل قطر عربى، من خلال عملية انصهار مجتمعى ديمقراطى، لتقليص حجم الولاءات التقليدية للقبيلة أو العشيرة أو العائلة أو الطائفة، وذلك تأسيسًا لمفهوم «المواطنة الحقة» وتصفية لمفهوم «الدولة - المزرعة».

٣ - احترام الخصوصيات القطرية والقبول بالتعددية السياسية والاقتصادية فيما بين الأقطار العربية، فى إطار مشروع النهضة والتكامل والتوحّد العربى.

٤ - استيعاب منجزات العلم والتقانة الحديثة من خلال ثورة فى نظم التعليم والتدريب والإعلام والتنشئة، إذ إن استيراد «ثمار التكنولوجيا الحديثة» دون زراعة الشجرة فى التربة الوطنية هى عملية تبديد واسع للموارد العربية وتأجيل لعملية بناء الإنسان العربى المعاصر.

٥ - البحث عن حلفاء استراتيجيين جدد فى عالم تتغير فيه بسرعة موازين القوة ومواقع النفوذ السياسى والاقتصادى. وأمام العرب دروب كثيرة يمكن أن يسلكوها للخروج من الحصار المضروب من حولهم، من بينها دعم علاقات التعاون الاستراتيجى على كافة المستويات مع القوى الآسيوية البازغة : الهند، الصين، اليابان، الجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفياتى سابقًا، وغيرها من مراكز النمو والتقدم فى آسيا .

٦ - نبذ سياسات الهيمنة والإتباع تحت شعارات قومية رنّانة هى فى جوهرها سياسات وممارسات قطرية مقنعة تكرّس «القطرية» وتدفع بالجماهير العربية إلى الانصراف عن «المشروع الوحدوى» وتغذى الحساسيات القطرية..

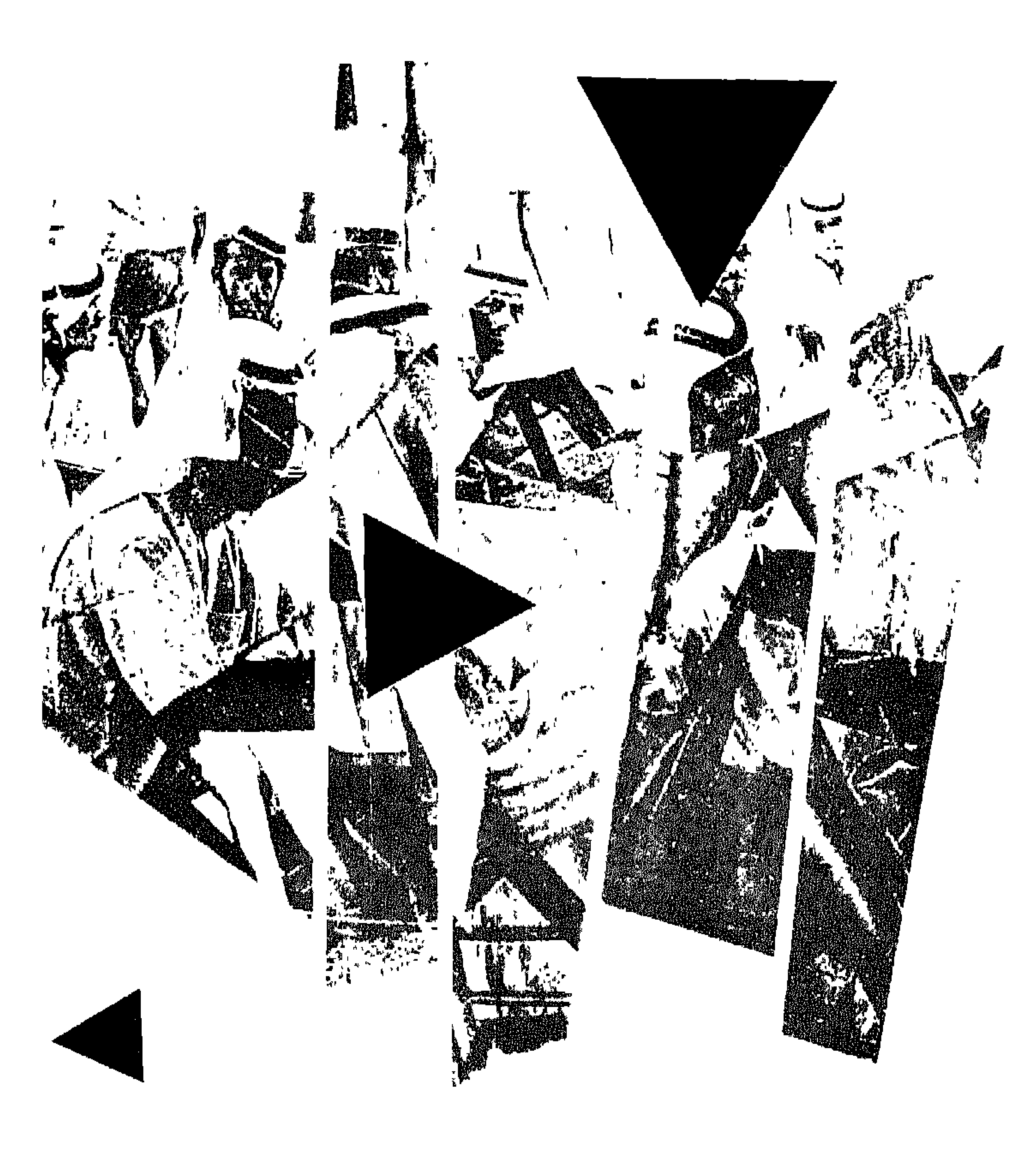
تلك هى عناصر أوّلية لبرنامج «الواقعية الجديدة» التى لا تقوم على التهافت والاستسلام، وإنما تمتلئ بمضمون عملى نضالى يخرج بنا من دائرة «الشعاراتية» إلى «البرنامجية»، التى تبنى عناصر القوة وتؤهل للمستقبل، فى عصر تتكاثر فيه السحب الداكنة وتُنسج فيه مخططات كونية ترهن مصائر الشعوب لآجال طويلة قادمة.

لقد تقلّب العرب، عبر التاريخ الحديث، بين المزايدات والحماسيات التى تقفز فوق الواقع وتضاريسه وتعقيداته، وبين المناقصات والتنازلات تحت شعار الواقعية والاعتدالية، ولكن المطلوب اليوم هو أن يمتزج الحلم العربى العادل بتضاريس الواقع المدروس... عندئذ فقط يصبح «الحلم جنين الواقع». فإذا نجحنا فى ذلك، يحق لنا عندئذ أن نَقْلب كلمات رائعة محمود درويش «أحد عشر كوكبًا على آخر المشهد الأندلسى»، رأسًا على عقب لأقول : ستكون عندئذ **«مصر فى مصر، وفاسٍ فى فاس، ولن تنأى الشام، وسوف يرتسم قريبا صقر فى راية الأهل، وستفرب خيول المغول عن نهر شرق النخيل المعاصر... ولن تبكى الكمنجات على العرب الخارجين من التاريخ».**

# الفهـــرس

# الشرق الأوسط الجديد؟!

## سيناريو الهيمنة الإسرائيلية



سينا للنشر

علاء عبد الوهاب



سينا للنشر

رضا هلال

# تحديث التخلف

## الدولة والمجتمع والإسلام في مصر

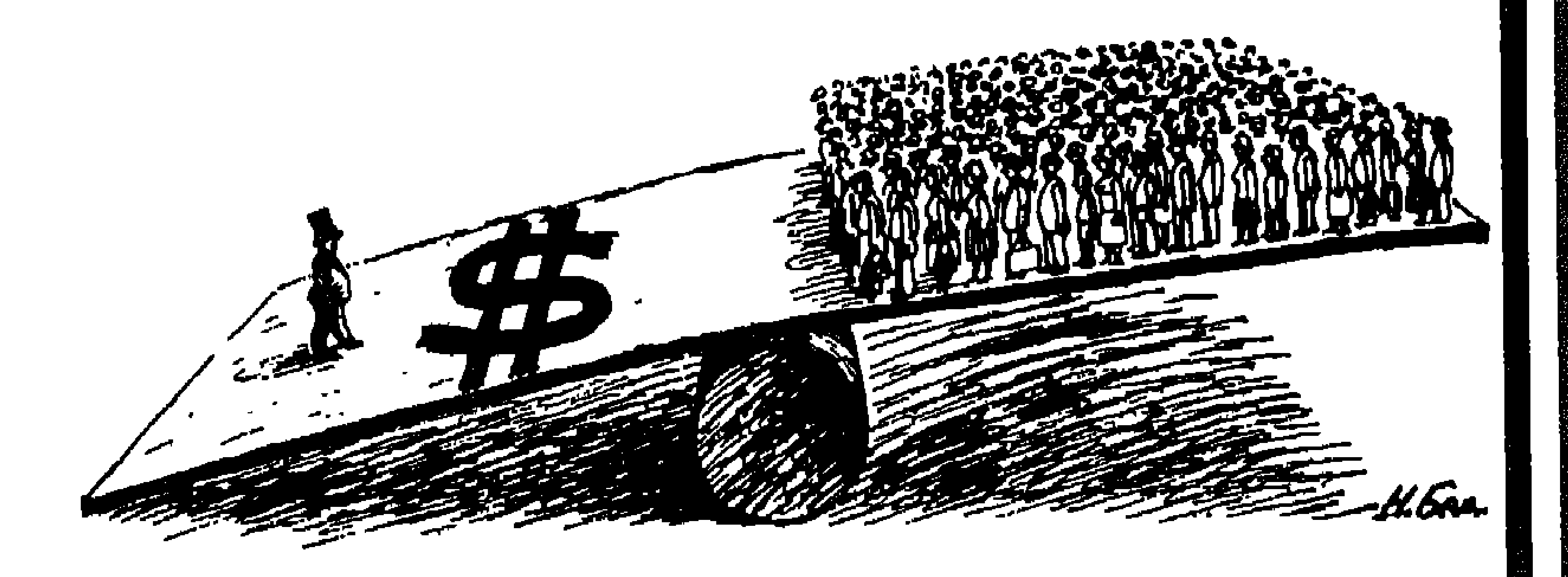
سينا للنشر

شيريل بيار

# البنك الدولي

## دراسة نقدية

ترجمة: أحمد فؤاد بلبع
تقديم: د. رمزي زكي



في كشف الغُمَّة.. وسبل استنهاض الأمة

# الواقع والوهم حول الشرق ـ أوسطية

هذا الكتاب يمثل صيحة علمية أمينة ومحاولة لإعمال بعض «البصائر فى المصائر العربية» من خلال نظرة استراتيجية مستقبلية، إلى التحليل العلمى الملتزم بقضايا المستقبل العربى الواحد .. دون تهوين أو تهويل، بهدف بناء «واقعية جديدة» فاعلة وخلاقة وليست «واهمة» أو «مستكينة» .

ويناقش هذا الكتاب أزمة الفكر الاستراتيجى العربى وتخبطه فى محاولة للوصول إلى «بوصلة هادية» تقود التحركات والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية.

ويعطى بعض الإشارات حول القواعد الجديدة للسلوك الدولى وأنماط الصراعات الدولية والإقليمية القادمة أو المتوقعة.

ويعالج الالتباس القائم فى المناقشات والكتابات حول «السوق الشرق أوسطية» باعتبارها جزء من كل ، هو «النظام الشرق أوسطى الجديد» الذى يشكل معمارًا اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا متكاملاً ، يراد فرضة على المنطقة العربية .

ويتطرق الكتاب إلى قمة «الدار البيضاء» باعتبارها المؤتمر التأسيسى الأول لهذا النظام الشرق الأوسطى الجديد ، وفقًا للرؤية الإسرائيلية – الأمريكية ، التى تضع «العربة الاقتصادية» أمام «الحصان السياسى» وتتعامل مع العرب باعتبارهم مجموعة من البلهاء.

وأملنا كبير فى أن هذا الكتاب رغم صغر حجمه – ينير طريقًا ويزيل التباسات فكرية مهمة ويبدد أوهامًا .. ويفتح طريقًا لصناعة المستقبل بعزم وإرادة.

